EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.21/5
18 January 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

الدورة الحادية والعشرون
نيروبي، ٥ - ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المنتدى البيئي الوزاري العالمي

قضايا السياسات العامة : قضايا السياسات الناشئة

ورقة نقاش قدمها المدير التنفيذي

هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية يقصد بها تنشيط المناقشات وتحديد المسائل التي تهم الحكومات والتي سيتناولها الوزراء ورؤساء الوفود أثناء المشاورة الوزارية في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

المحتويات

أوّلاً - معلومات أساسية لمناقشات اجتماع المائدة المستديرة على المستوى الوزاري ٢

ثانياً - الفقر والبيئة ١٤

ثالثاً - الفقر والبيئة: تعرض البيئة للضرر بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ٢٥

رابعاً - البعد البيئي للحوار بين الحضارات ٣٢

* UNEP/GC.21/1 .

31012001 31012001 K0100008

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أولاً - معلومات أساسية لمناقشات اجتماع المائدة المستديرة على المستوى الوزاري

ألف - مقدمة

١ - اعتمد مجلس الإدارة في دورته التاسعة عشرة في شباط/فبراير١٩٩٧ إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك لتمكين البرنامج من مواجهة التحديات البيئية الرئيسية السائدة في العالم المعاصر. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، قام مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الخامسة بزيادة تحديد مجال تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعيين خمسة مجالات محددة : (أ) الرصد والتقييم والإعلام والبحث في مجال البيئة بما في ذلك الإنذار المبكر؛ (ب) تعزيز تنسيق الاتفاقيات البيئية وتطوير صكوك السياسات البيئية؛ (ج) المياه العذبة؛ (د) نقل التكنولوجيا والصناعة؛ (هـ) تقديم الدعم لإفريقيا.

٢ - في عام ١٩٩٩ أيد مجلس الإدارة والجمعية العامة تقرير الأمين العام المعني بالبيئة والمستوطنات البشرية، بما في ذلك المقترحات الرامية إلى تحسين نظام الإدارة البيئية، مما أدى إلى إنشاء فريق الإدارة البيئية وإلى منتدى بيئي عالمي سنوي على المستوى الوزاري تابع لمجلس الإدارة.

٣ - حدد إعلان مالمو الوزاري الذي اعتمده المنتدى البيئي الوزاري العالمي في أيار/مايو ٢٠٠٠ التحديات البيئية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين وحدّد عدداً من القضايا والاستجابات في مجال السياسة العامة التي يجب أن تعالجها الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى وجميع قطاعات المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص. وقد زوّد الإعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإرشاد استراتيجي إضافي لدى معالجة مختلف جوانب القضايا البيئية العالمية.

٤ - مما لا ريب فيه أن تنفيذ إعلان نيروبي وإعلان مالمو الوزاري ليوفر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أساساً صلباً لأنشطته البرنامجية. بيد أن التقييدات المتعلقة بالموارد والسياسات العامة لا تزال قائمة، وصياغة الأولويات بحاجة إلى توضيح ويؤمل أن يتم ذلك في منتدى عام ٢٠٠١. والغرض من هذه الورقة هو تهيئة الجو للحوار السياسي حول الأولويات بالتركيز على أربع قضايا هامة تتعلق بالسياسة العامة: الطاقة؛ إفريقيا؛ مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر ريو+١٠؛ والإدارة البيئية العالمية.

باء - الطاقة: تحدٍّ رئيسي لاستدامة المجتمع البشري والسلامة البيئية للأرض

التقدم والتحديات

٥ - تختلف الطاقة اختلافاً بيِّناً عن معظم المجالات التي هي موضع اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظراً إلى عدد الطرق التي تؤثر بها نُظُم طاقتنا في البيئة. فاستخراج ونقل واستخدام أنواع الوقود الأساسية (الأحفوريات بوجه رئيسي) وتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة بطرق عدة. وتغير المناخ العالمي أبرز قضية مدرجة على جدول الأعمال الحكومي - الدولي في الوقت الحاضر. وتكمن حاجة البشر المتزايدة للطاقة وراء العديد من المشاكل البيئية الملحة الأخرى بما فيها التخلص من النفايات النووية، والإنسكابات النفطية في البحار، وإلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية من السدود وإزالة الأحراج من جراء جمع الحطب. ويستخدم الطاقة كل إنسان على وجه

الأرض كل يوم بشكل أو بآخر. فالحصول على مصادر الطاقة الموثوقة، وعلى الأخص الطاقة الكهربائية، أساسي لدعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال إيجاد فرص عمل في الريف، وتوفير الأموال للتعليم وتحسين الصحة. ويكمن استخدام الطاقة في صلب المجتمع الصناعي الحديث: فتُنفق بلايين الدولارات كل سنة على البنى التحتية والخدمات المتعلقة بالطاقة بيد أن البلدان النامية لا تزال بحاجة إلى زيادة كبيرة في خدمات الطاقة لتلبية احتياجاتها الأساسية.

بعض مؤشرات الطاقة

- ازداد الطلب العالمي على الطاقة الأولية بما يقارب ٦٠ في المائة في الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٩٧.
- ازدادت الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون من جراء احتراق الوقود بمقدار أربعة أمثال في الفترة ما بين ١٩٥٠ و٢٠٠٠.
- تستأثر البلدان المرتفعة الدخل التي يعيش فيها ٢٠ في المائة من سكان العالم بـــ ٦٠ في المائة من استخدام الطاقة التجارية.
- يتوقع أن يتضاعف الطلب على الطاقة الأولية في آسيا كل ١٢ سنة؛ وعلى الصعيد العالمي يتضاعف الطلب كل ٢٨ سنة.
- لا يزال وقـــود الكتلة الأحيائية – الحطب، الفضلات الزراعية، فضلات الحيوانات، الفحم النباتي – يوفر من ٢٠ إلى ٨٠ في المائة من الطاقة الأولية في البلدان النامية.
- إن ما يقدر بـــ ١٥ تريليون دولار من الاستثمارات الجديدة في البُنى التحتية لقطاع الطاقة يلزم أثناء العقدين القادمين لسد الاحتياجات الجديدة واستبدال المعدات المتقادمة على السواء.
- عرَّف البنك الدولي تلوث الهواء الداخلي في البلدان النامية باعتباره إحدى أخطر المشاكل البيئية العالمية الأربع.

العناصر الأساسية لبرنامج الطاقة الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن الهدف الرئيسي لبرنامج الطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو تحقيق تحوُّل عالمي إلى نظم الطاقة التي تحدث قدراً أقل من الإخلال البيئي ولهذه الغاية يعمل برنامج البيئة على :

- تشجيع تبادل المعلومات بشأن تكنولوجيات تتسم بكفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة عن طريق المنشورات وتوسيع شبكة مصادر المعلومات.

- بناء قدرات متخذي القرارات في الحكومات والصناعات على الاستجابة لقضايا الطاقة والبيئة (والنقل).

- تيسير تقديم الخدمات الاستشارية إلى المؤسسات المالية بشأن الاستثمارات في مجال الطاقة.

- إيجاد شبكات مراكز امتياز إقليمية ودون الإقليمية قادرة على توفير المساعدة التقنية لمتخذي القرارات في الأوساط الحكومية والصناعية.

- تطوير الائتلافات والشراكات مع القطاع الخاص (المؤسسات المالية، صناعات الطاقة المتجددة، الرابطات الصناعية ذات الصلة) ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى (مثل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) .

نظرة استشرافية إلى المستقبل

٦ - إن الأولوية العليا تتمثل في التحوُّل إلى "اقتصاد منخفض الكربون أو عديم الكربون" عن طريق اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي والوطني والدولي. ويجب أن يركز برنامج الطاقة التابع لبرنامج البيئة على تشجيع الجهات الفاعلة الرئيسية على اعتمـــاد خيارات طاقـــة لها تأثير بيئي منخفض – كلما تولدت من الريح أو المياه أو الطاقة الشمسية أو وقود الكتلة الأحيائية أو الوقود الأحفوري [أو الطاقة النووية/الهيدروجينية]. بيد أن تحسين الكفاءة وخفض الانبعاثات أساسيان لمستقبل نظم الطاقة. ومن المرجح أن تتحقق الطاقة المستدامة وغير الضارة بالمناخ من مصادر مختلفة كثيرة، ولكن الانتقال في حينه إلى اقتصاد منخفض الكربون وغير ضار بالبيئة لا يتحقق إلا إذا اختارت جميع البلدان سياساتها المتعلقة بالطاقة من قائمة تخفض الآثار البيئية تدريجياً. وتشتمل "قائمة" السياسات على ما يلي :

(أ) نهُج اقتصادية متسقة (التسعير والحوافز الاقتصادية والمالية) لضمان تحسين إدارة الطلب على الطاقة مع تمكين الفقراء من الحصول على الطاقة؛

(ب) مزيج من عمليات التنظيم والإجراءات الطوعية في القطاعات الصناعية التي تستهلك طاقة عالية لتخفيض استهلاك الطاقة؛

(ج) تسريع التطوير التجاري لتكنولوجيات طاقة جديدة ومنخفضة الكربون حيث أن النظم الجديدة تستغرق وقتاً لتحل محل نسبة كبيرة من الأجهزة المستخدمة حالياً. وتحقيقاً لوجود مسار انبعاثات مأمون إلى حد معقول، ينبغي الإسراع في ضمان وجود أسواق خلايا الوقود، والخلايا الفولطائية-الضوئية، والطاقة الريحية والتكنولوجيات الحرجة الأخرى في القريب العاجل؛

(د) تشجيع اعتماد "محطات طاقة صغيرة" وإدخالها في صلب مجال الطاقة من أجل توفير حلول للطاقة ، اقتصادية وغير ضارة بالبيئة في كل البلدان، النامية منها والمتقدمة النمو، أو تتطلب أطراً سوقية وتنظيمية بوجه خاص على الصعيدين العالمي والوطني، تعديلاً عاجلاً لتفيد محطات الطاقة الصغيرة غير الضارة بالبيئة بدلاً من منتجي الطاقة من محطات كبيرة قديمة الطراز ومركزية وملوِّثة؛

(هـ) تعبئة التوعية العالمية لدى المسؤولين العامين – والجمهور عامة - بشأن قضايا الطاقة والبيئة؛

(و) إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والحكومات المحلية وأصحاب المصالح الأخرى لإجراء تغييرات هيكلية في نظم الطاقة؛

(ز) حفز جهود البحث والاستحداث من أجل تطوير تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة لإنتاج الطاقة ولاستخدامها النهائي وبيان هذه التكنولوجيات في مشاهدات عملية؛ وثمة حاجة أيضاً لالتزامات باستثمارات طويلة الأجل في مجال البحث والاستحداث، ولا سيما من أجل زيادة تخفيض نسبة

الكربون في مزيج الوقود والعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون وخزنه وتحسين كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة؛

(ح) استغلال إمكانيات آلية التطوير النظيفة والوسائل الأخرى لتيسير النقل واسع النطاق للتكنولوجيات التي تتصف بكفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى البلدان النامية مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والبيئية على السواء؛

(ط) التركيز بقوة على الطاقة في المناطق الريفية من خلال اتباع نهج الطلب على الطاقة بدلاً من النهج المتعلق بعرض الطاقة.

أسئلة تطرح على الوزراء

- كيف يمكن إقناع المستهلكين في العالم المتقدم النمو، بطلب سياسات تدعم خفض توليد الطاقة واستخدامها؟ هل من الممكن أو من المحتمل إحداث "تغيير كبير" في الرأي العام؟ هل ستوفر "محطات الطاقة الصغيرة " حلولاً تكنولوجية مربحة من جميع الجهات؟ أو هل تتغير السياسات فقط حين تقع أحداث مثل الفيضانات والعواصف والجفاف بالتأثير على حياة الأفراد بأعداد كبيرة جداً؟

- كيف نشجع البلدان المتقدمة النمو والقطاع الخاص على نقل تكنولوجيات تتصل بكفاءة استخدام الطاقة إلى بلدان نامية/مارة بمرحلة انتقالية بكلفة منخفضة؟ ما هي الشروط التمكينية التي ينبغي تعزيزها لتشجيع النقل على نطاق أوسع وبكفاءة أكثر؟

- كيف نستطيع منح حوافز واقعية وفعالة إلى البلدان النامية لكي تعتمد نظم طاقة غير ضارة بالبيئة ، وخاصة حين ينطوي ذلك على دفع سعر اقتصادي؟ كيف يمكننا إدخال "الاعتبارات البيئية الخارجية" في عمليات تسعير الطاقة (مباشرة أو عن طريق البضائع/المعدات) ونظم حوافز أخرى في البلدان النامية؟

- ما هو دور القطاع الخاص؟ كيف يمكن للحكومات إيجاد بيئة تمكينية تؤدي إلى بذل القطاع الخاص جهوداً ترمي إلى توفير خدمات طاقة مستدامة؟ في ظل الاتجاه الراهن نحو رفع التنظيم عن شركات الطاقة، ما هي الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات لضمان عدم فقدان الغايات البيئية أو إغفالها؟

- كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المساهمة في التحوُّل إلى نظم طاقة قائمة على أساس الطاقة المتجددة؟ هل ينبغي لبرنامج البيئة، مثلاً، أن يساهم في إنشاء شبكة مراكز امتياز محققاً التآزر بين المراكز، مثل UCCEE في ريسو (الدانمرك)، منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (غرب إفريقيا)، لجنة استعراض

الأوضاع الاقتصادية والمشكلات الانمائية (جنوب إفريقيا)، منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة (أمريكا اللاتينية) ، TERI (آسيا) وغيرها؟

- ما هو الدور الذي ينبغي لبرنامج البيئة أن يؤديه في قطاع الطاقة في كل من المناطق المتقدمة النمو والنامية؟ ما هي الأولويات والغايات التي على برنامج البيئة أن يختارها لسياسته المتعلقة بالطاقة؟

جيم - إفريقيا : الحاجة إلى إدماج استجابات السياسات العامة للتصدي للفقر والبيئة

الأوضاع والاتجاهات

٧ - وجه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن إفريقيا انتباه العالم إلى حقيقة أنه من نواحٍ كثيرة، عملت أسباب النزاع والسعي لتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة إلى تعزيز الاعتراف بالروابط بين السلم والأمن البشري، والتخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة وحقوق الإنسان، ونتيجة لذلك لم تعد القضايا تتجزأ بسهولة إلى قضايا اجتماعية أو قضايا أمنية، قضايا اقتصادية أو قضايا بيئية، قضايا محلية أو عالمية، وإلى قضايا تتعلق بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، بل إنها كلها قضايا متعددة الأوجه.، نظرياً وعملياً. ويدرك برنامج البيئة الحاجة إلى صياغة نُهُج متكاملة تراعي وتدمج الأوضاع والغايات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة إفريقيا.

٨ - طيلة العقد الزمني المنصرم أو نحو ذلك أوضحت التقييمات التي أجراها أو ساندها برنامج البيئة مثل تقرير توقعات البيئة العالمية (GEO)، أن القاعدة الإيكولوجية لإفريقيا هشة وعرضة لتهديدات مختلفة. وتواجه المنطقة مجموعة من التحديات والمشاكل البيئية الخطيرة. فالاستغلال غير المستدام وتدهور الغابات، والتربة، والأحياء البرية والمياه العذبة، والموارد الطبيعية الأخرى تهدد بتشويه صورة مستقبل التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتعتمد معظم اقتصادات إفريقيا بشكل حرج على الحفاظ على السلامة الإيكولوجية، وتعتمد الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل مباشر على البضائع والخدمات البيئية. وعلى وجه الإجمال ازداد فهم الأمم المتحدة لحالة البيئة في إفريقيا إلى حد كبير نتيجة للمعرفة والمعلومات الجديدة المتعلقة بمصادر التدهور البيئي وما يترتب عليها من آثار اجتماعات - سياسية، وإيكولوجية واقتصادية.

٩ - أبرزت التقييمات الأخيرة بوضوح أن إفريقيا آخذة في فقدان مواردها الطبيعية بمعدلات سريعة نسبياً مقارنة بالكثير من مناطق العالم الأخرى. وأسباب المشاكل البيئية في إفريقيا كثيرة ومعقدة ومتداخلة. فلنعتبر ما يلي :

(أ) إفريقيا هي القارة الوحيدة التي يتوقع أن يزداد مستوى الفقر فيها خلال القرن المقبل؛

(ب) تأثر ما يقدر بـــ ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضي بتدهور التربة منذ حوالي عام ١٩٥٠ بما في ذلك نسبة تصل إلى ٦٥ في المائة من الأراضي الزراعية؛

(ج) نتيجة لتدني مستوى الأمن الغذائي، تضاعف عدد الذين يعانون من نقص التغذية في إفريقيا من ١٠٠ مليون في أواخر الستينات إلى ما يقارب الـــ ٢٠٠ مليون في عام ١٩٩٥؛

(د) فقدت إفريقيا ٣٩ مليون هكتار من الغابات المدارية خلال الثمانينات و١٠ ملايين هكتار أخرى بحلول عام ١٩٩٥؛

(هـ) يعاني أربعة عشر بلداً من النقص في المياه أو شُحِّ المياه، وسيضاف إليها ١١ بلداً آخر بحلول عام ٢٠٢٥؛

(و) تبلغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من إفريقيا ٣،٥ في المائة فقط من إجمالي انبعاثاته الحالية في العالم ويتوقع أن ترتفع إلى ٣،٨ في المائة فقط بحلول عام ٢٠١٠؛

(ز) مع أن الديون الخارجية الكبيرة التي تثقل كاهل الكثير من البلدان الإفريقية هي موضع قلق كبير فإن الكثير من نفس البلدان تعاني أيضاً من "الديون البيئية " المتنامية حيث تتجاوز تكاليف التدابير العلاجية تكاليف التدابير الوقائية إلى حد كبير.

١٠ - لا يزال سوء الأداء الاقتصادي النسبي المتمثل في مستويات الفقر المرتفعة والمتنامية في معظم البلدان الإفريقية طوال السنوات الثلاثين الماضية أو نحو ذلك موضعاً لأولوية الاهتمام. ولقد شهدت الاقتصادات الإفريقية انكماشاً كبيراً وشارفت في بعض الأحيان على الانهيار، وذلك من حيث الكم والنوع. وظل معدل النمو الاقتصادي فيما لا يقل عن نصف المنطقة دون الـــ ٢ في المائة في السنة مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، فيما تزايد عدد السكان بمعدل ٤ في المائة سنوياً في العقدين الزمنيين الماضيين.

١١ - وتبعاً لذلك يتيسر لدى الكثير من الأسر الإفريقية مجموعة صغيرة جداً من البضائع والخدمات الاقتصادية. وتقوم الأسر الريفية التي تنقصها التكنولوجيات المناسبة بسد احتياجاتها الاقتصادية مباشرة من الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية الحساسة. كما أن قدراتها التكنولوجية على استغلال الموارد الطبيعية أو استخدامها بصورة مستدامة قدرات محدودة جداً.

١٢ - تبين هذه العوامل التي لا يمكن تجاهلها أن تخفيض مستوى الفقر الذي يشكو منه معظم الفقراء في إفريقيا أولوية طاغية، وتشكل حالة الفقر هذه سبباً ونتيجة رئيسيين للتدهور البيئي، ونفاد الموارد اللذين يهددان النمو الاقتصادي. ويمكن للنُهُج الجديدة التي تضع الفقراء في قمة جدول أعمال البيئة والتنمية أن تحقق تنمية تكون مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

القيود التي تعوق تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إفريقيا

١٣ - إلى جانب التقييدات التي يفرضها الفقر، هناك مجموعة أخرى من أسباب التدهور البيئي ترتبط بعدم وجود القدرات المؤسسية لتنفيذ السياسات والقوانين والاتفاقات البيئية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. فعلى الصعيد الوطني، وضعت مجموعة واسعة من الوسائل السياسية العامة

والإدارية والقانونية لحل المشاكل البيئية، ومن بين هذه الوسائل خطط عمل بيئية وطنية وسياسات وقوانين قطاعية وسياسات وقوانين بيئية شاملة. وأحرز إضافة إلى ذلك تقدم كبير نحو إذكاء الوعي بالآثار المترتبة على التدهور البيئي وضرورة ربط التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية. ويبذل عدد لا بأس به من البلدان الإفريقية جهوداً لإدراج الاعتبارات البيئية في سياساتها وخططها الوطنية للتنمية الاقتصادية، إلا أن ما قد يعرقل ترجمة هذه الجهود إلى إجراءات عملية ملموسة، هو قلة الموارد المالية والقدرة المؤسسية المحدودة.

١٤ - وعلاوة على ذلك، تتأثر قدرة البلدان الإفريقية على الاستثمار في البحث عن برامج استدامة بيئية وتنفيذها تأثراً كبيراً ببيئتها الاقتصادية الحالية . فيستحوز على معظم هذه البلدان انشغالها بإجراءات الإنعاش الاقتصادي قصير الأجل، ومع أنها تقدر أهمية الإدارة البيئية فإنها تواجه أزمات اقتصادية ملحة وقصيرة الأجل في الغالب تضعف الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي ظل ظروف تدني النمو الاقتصادي هذه، يتعذر على البلدان أن توظف طاقاتها في قضايا الإدارة البيئية أو توجه الموارد إليها. ومن دواعي السخرية مع ذلك، أن هذه البلدان بحاجة إلى الاستثمار في أنشطة الإدارة البيئية من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي طويل الأجل . بذلك ينبغي أن يرتكز السعي لتحقيق الاستدامة البيئية في إفريقيا على أساس هذه التدابير التي ستعيد إحياء اقتصادات المنطقة وتوسعها.

أسئلة تطرح على الوزراء

- ما هي الغايات والأهداف الجديدة التي يجب أن يضعها برنامج البيئة لإفريقيا؟ كيف نستطيع تعبئة الالتزام والدعم السياسيين على نطاق العالم لإجراء صفقة جديدة بشأن تحقيق التنمية السليمة بيئياً في إفريقيا؟

- كيف نستطيع إيجاد التنفيذ الواقعي والفعال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية في إفريقيا؟ ماذا يستطيع أن يفعل برنامج البيئة أكثر من ذلك، بوجه خاص، للربط بين الاتفاقية المتصلة بالتصحر والإتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والمناخ في السياق الإفريقي؟

- لماذا لم يكن جدول أعمال القرن ٢١ فعالاً في الظروف الخاصة لإفريقيا؟ هل يلزم وضع جدول أعمال جديد للربط بين أهداف البيئة والتنمية في المنطقة؟ هل يجب أن يعطي مؤتمر ريو +١٠ أولوية لوضع "جدول أعمال إفريقيا ٢٠٠٢"؟

- كيف يمكننا جعل فوائد الإنترنت أيسر منالاً لدعم جهود الحماية البيئية والجهود الإنمائية في إفريقيا؟ كيف يستطيع برنامج البيئة أن يشجع تحسين حصول المجتمع المدني في إفريقيا على المعلومات البيئية؟

- كيف يمكننا عكس التوجه التاريخي للمستثمرين والمشتغلين في البناء من القطاع الخاص لمعاملة البيئة بوصفها "بضاعة مجانية" في إفريقيا؟ هل يكمن الرد في تدابير تعكس "الاعتبارات الخارجية البيئية" في الأسعار أم يلزم إتخاذ نهج تنظيمي أكثر صرامة لتشجيع المستثمرين والبلدان على معاملة البيئة البرية والبحرية في إفريقيا باحترام على الوجه الصحيح؟

دال - بناء توافق في الآراء من أجل التضامن الدولي : مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية ريو+١٠

١٥ - أخذ الوقت بالنفاد وما يزال جدول أعمال اجتماع ريو +١٠ غير واضح المعالم، فباستثناء معاهدة الملوثات العضوية الثابتة التي وضعت بصيغتها النهائية في جوهانسبرج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لا يجري التفاوض بشأن صكوك بيئية رئيسية سوف تكون جاهزة في حينها بالنسبة لريو +١٠. فلا يوجد متسع من الوقت قبل انعقاد مؤتمر ٢٠٠٢ لإيجاد أية آليات جديدة للتصدي لمشاكل بيئية لا تعد ولا تحصى حددت في جدول أعمال القرن ٢١.

١٦ - الهدف الرئيسي لمؤتمر عام ٢٠٠٢ الذي يجري الترويج له هو استعراض العقد الذي إنقضى منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فقد بدأت التحضيرات للمؤتمر في جميع المناطق واتخذ برنامج البيئة دوراً رائداً في تنظيمها. وسوف يتعاون برنامج البيئة مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، إلى جانب مؤسسات أخرى إقليمية ودون الإقليمية في إعداد التقارير وورقات المعلومات الأساسية والتقييمات، وتنظيم الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. فما الذي وجدنا أنه تحقق؟ يؤكد تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن "النظام العالمي لسياسة البيئة وإدارتها يسير في الاتجاه السليم وإن يكن ببطء شديد للغاية". ويبدو أن إعلان مالمو الوزاري يلقي الضوء على الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والبيئية التي نوقشت في جدول أعمال القرن ٢١، وأن ورود الأموال للقيام بذلك لا يبدو وشيكاً. وأن الكثير من الغايات والأهداف التي حددت قبل عشر سنوات لم تتحقق ومن الضروري أن تجري الحكومات في مؤتمر عام ٢٠٠٢ مناقشات صريحة وأن نلتزم بإجراءات لإنعاش جدول أعمال القرن ٢١ وحشد الموارد الدولية والوطنية وتيسير التدابير لبناء بيئة تمكينية لتلبية الغايات والأهداف من خلال نقل التكنولوجيا على سبيل المثال.

أسئلة تطرح على الوزراء

- هل يجب أن يركز مؤتمر عام ٢٠٠٢ على الإدارة وقضايا الموارد بوصفها الموضوع الرئيسي؟
- هل كانت المؤسسات والصكوك القانونية التي أُنشئت في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فعالة؟ وإن لم تكن كذلك فهل ستتم إزالة المؤسسات غير الفعالة؟
- هل ستجرى مراجعة متضافرة للتمويل منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؟
- كيف يمكن تيسير الاجراءات لبناء بيئة تمكينية للوفاء بالغايات والأهداف، مثل نقل التكنولوجيا؟
- كيف يمكن التأكد من رصد النتائج بإخلاص ودقة ومن ارتباطها المباشر باستراتيجية التنفيذ؟

هاء - الإدارة البيئية العالمية : المسعى لقيام نظام متماسك وفعال للإدارة البيئية على جميع المستويات لضمان استدامة المجتمع البشري والسلامة البيئية للأرض

١٧ - مع دنونا من الذكرى الثلاثين لمؤتمر استكهولم التاريخي واستعراض العشر سنوات لمؤتمر ريو، "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، ما زالت البيئة التي أدرجت في مفهوم التنمية المستدامة تحتل مرتبة عالية في جدول الأعمال الدولي وتحققت انجازات بارزة. ومع ذلك ما زال التحدي الذي تطرحه الاستدامة البيئية مثبطاً للعزيمة كما أتضح بيانياً في تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج البيئة. ولا بد من التبكير بالاهتمام بالقضايا الجديدة والناشئة وتنسيقها في عالم آخذ بالعولمة.

١٨ - أدى نشوء المبادرات المختلفة لمعالجة المشاكل البيئية العالمية من جانب المجتمع الدولي إلى تكاثر البرامج والترتيبات المؤسسية الجديدة المعدة لمعالجة شواغل محددة. غالباً ما كانت تنشأ هذه الآليات المؤسسية الجديدة دون إيلاء الاعتبار الواجب لكيفية إمكانية تفاعلها مع النظام الكامل أو لمتطلبات تنسيقها. ونظراً لعدد الهيئات، ومن بينها أكثر من ٢٠٠ اتفاق بيئي متعدد الأطراف، وكثير منها متداخلة، وزعت الموارد بشكل مبعثر وضئيل وأصبح تعاون هيئات دولية رئيسية لإنجاز برامج "موحدة " هو الاستثناء وليس القاعدة.

١٩ - أصبح القيام بلا رحمة بتدمير قاعدة الموارد الطبيعية لهذا الكوكب وظهور مشاكل بيئية مهددة للحياة على نطاق الكوكب يستدعيان مباشرة المجتمع الدولي بالتصدي بأسلوب متماسك لما إذا كان، في سياق التهديدات البيئية العالمية، لدى المؤسسات القائمة حالياً لإدارة المسائل الحرجة المتصلة بالسلامة البيئية وإستدامة الكوكب، القدرة على معالجة هذه المشاكل معالجة أمامها أي إحتمال واقعي في النجاح.

٢٠ - إن الوعي بضرورة تعزيز البنى المؤسسية الدولية التي تتعامل مع القضايا البيئية آخذ بالتنامي. ويرى بصورة متزايدة أن وجود نظام دولي قوي شفاف وقائم على المشاركة، ضروري لضمان اتباع نهج متماسك وتعاوني لتحقيق الاستدامة البيئية طويلة الأجل. فينبغي لتوافق الآراء المتنامي حول هذا الرأي أن ينطلق من نهج يبني على أساس الترتيبات المؤسسية القائمة، ويوجز بوضوح المتطلبات الجديدة، ويضمن اتخاذ كل خطوة من خطوات الإصلاح والتغيير على أساس توافق دولي واضح في الآراء. وفي هذا السياق قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة بارزة بأسلوب موجه نحو اتخاذ القرارات.

٢١ - لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولاية تخوله لئن يكون أبرز سلطة بيئية في العالم. بيد أنه من المعترف به بوضوح أنه لكي يصبح ذلك حقيقة، يلزم قدر من الالتزامات وتطوير المؤسسات أكبر بكثير مما حصل حتى الآن. ولتنفيذ الولاية يلزم وجود قاعدة موارد كافية كالتزامٍ واضحٍ من جانب جميع الدول الأعضاء.

٢٢ - جرت محاولات عدة للإصلاح وأسفرت عن شيئ من النجاح. فلقد جاء إعلان نيروبي الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج البيئة في عام ١٩٩٧، جاء في وقت حرج من تاريخ المنظمة وعمل على توضيح ولايته. وفيما بعد، وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة الشامل، طلب الأمين العام إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يرأس فرقة عمل لاقتراح تدابير لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة

في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٢/٥٣، الذي أسفرت عنه هذه المهمة، إتخاذ عدد الاجراءات كان من آثارها توليد مكاسب أكثر في السياسات والتنسيق المشترك بين الوكالات في مجال البيئة. وهذه تضمنت إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي بوصفه أبرز منتدى في مجال السياسة العامة المتعلقة بالبيئة. ولقد أثبت المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول في مالمو (أيار/مايو٢٠٠٠) أنه مؤسسة ممتازة لتعزيز جدول الأعمال البيئي العالمي ولتشجيع الإجراءات الملموسة كما أُدرجت في إعلان مالمو. وترتبط الوسيلة الرئيسية الثانية بإنشاء فريق الإدارة البيئية لتعزيز التنسيق بين الوكالات وتقوية قدرات الرصد والتقييم والإنذار المبكر لدى برنامج البيئة لدعم الاتفاقيات العالمية والإقليمية، وفيما يتعلق بالاتفاقيات، أيدت الجمعية العامة أيضاً الاجتماعات المشتركة لرؤساء أمانات الاتفاقيات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأيدت الرأي القائل بأنه ينبغي لرئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتشاور مع رؤساء مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات بشأن القضايا التي تتجاوز حدود القطاعات المختلفة. وتدل هذه الإجراءات على وجه الخصوص على الأهمية التي تعلقها الحكومات بصورة متزايدة على تنفيذ هذه الاتفاقيات.

٢٣ - وكان تطوير القانون البيئي الدولي من أسرع العمليات التي تمت في منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن التطوير التدريجي للقانون البيئي الدولي المرتبط بالتنمية المستدامة أن يقدم استجابة جديدة ومبتكرة من جانب المجتمع الدولي من حيث بناء وتعزيز عملية للتصدي لأكثر التحديات البيئية العالمية إلحاحاً. وفي هذا السياق، من المهم بوجه خاص وضع وسائل موجهة نحو السوق في عالم آخذ بالعولمة، كأساس لإشراك المجتمع المدني، وخاصة القطاع الخاص، في الاستجابات لهذه التحديات.

٢٤ - أدى هذا التطور إلى استلهام مفاهيم ومبادئ وأفكار جديدة ومبدعة وأسفر عن آليات وتدابير تيسيرية وتمكينية في مجالات مثل التنفيذ والامتثال وميادين ناشئة في العلاقات الدولية طوال العقد المنصرم. ويقوم القانون البيئي الدولي بدور متزايد الأهمية في تشجيع دمج البيئة والتنمية وتأمين إطار قانوني وتنظيمي فعال لترسيخ جهود المجتمع الدولي تحقيقاً للتنمية المستدامة.

٢٥ - يتزايد العدد الإجمالي للاتفاقات التي تتعامل مع البيئة والتنمية المستدامة فيما يتناقص متوسط الوقت المستغرق للتفاوض بشأن كل اتفاقية. وفي نفس الإطار الزمني، اتسع نطاق المشاكل التي يراد التصدي لها – من الإقليمي مروراً بمستوى نصف الكرة الأرضية حتى العالمي- في حين أن العدد الإجمالي للدول ذات السيادة التي عليها المشاركة في المفاوضات حول هذه الترتيبات القانونية قد ازداد بصورة تدريجية. وكذلك ازدادت في السنوات الأخيرة، الشواغل والمبادئ البيئية – التحوط، الإنصاف فيما بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، الريب العلمية، اقتصاد دورة الحياة، المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والتنمية المستدامة – ويلزم الآن تحليلها إلى عوامل في عملية المفاوضات. ومن الواضح أن تعريف وبروتوكولات مختلفة ملزمة قانوناً معنية بالبيئة والتفاوض بشأنها وإنشاءها يمثل إنجازاً مرموقاً حققه للمجتمع الدولي. وتوجد الآن اتفاقيات دولية ملزمة في مجالات متنوعة مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والسلامة الأحيائية والتصحر والموافقة المسبقة عن علم على الاتجار بالمواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة، والآن الملوثات العضوية الثابتة. ومع أن هذا يمثل سجلاً رائعاً لإنجازات المجتمع الدولي، فإنه يثير أيضاً قضية الحاجة إلى مواصلة تماسك السياسة العامة بين

مختلف الصكوك القائمة في هذا المجال، وذلك على كل من المستوى المشترك بين الوكالات والمستوى الحكومي- الدولي.

٢٦ - ومن المؤكد بوجه خاص أن امتثال القانون البيئي وإنفاذه بعيدان كل البعد عن كونهما مرضيين، وحين تتوافر المؤسسات المعنية بالمسائل البيئية، لا توجد بنى الإدارة ووظائفها أو تكون غاية في الضعف أو غير منسقة، وهذا ينطوي على أهمية محددة لأبعاد العولمة الأخرى وبوجه خاص التجارة.

السياق الدولي الجديد

٢٧ – تعبر الحكومات بصورة متزايدة عن قلقها حيال كون الهياكل الإدارية الحالية لا تفي باحتياجات جدول الأعمال البيئي. وتتراوح هذه الشواغل من تكاثر الاجتماعات المعقدة التي تفرض طلبات مرهقة على المفاوضين، ولا سيما من البلدان النامية، إلى تجزئة جدول الأعمال مما يحول دون معالجة القضايا البيئية بأسلوب شامل ولا يسمح بانبثاق نهج من شأنه توطيد ودعم تنفيذ ورصد الالتزامات الملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي.

٢٨ - لقد أُتقن توضيح مسار القلق المتزايد هذا في إعلان مالمو الوزاري المعتمد في المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي نص على أن القمة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٠٢ سوف "تستعرض المتطلبات لهيكل مؤسسي معزز جيداً للإدارة البيئية الدولية بناء على تقييم احتياجات المستقبل لإقامة هيكل مؤسسي قادر على التصدي بفعالية لشتى التهديدات المحيطة بالبيئة في عالم سائر في العولمة. وينبغي تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن وتوسيع قاعدته المالية وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها".

٢٩ - ينبغي في أي نموذج للإصلاح يجري التأكيد فيه على الأهمية الأساسية للامتثال البيئي، والإنفاذ والمسؤولية، وكذلك مراعاة مبادئ ريو بما في ذلك النهج التحوطي، أن تؤخذ في الحسبان الظروف الخاصة للبلدان النامية. فالبلدان النامية التي تواجه هبوطاً في شروط التبادل التجاري والحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، والديون، والنمو السكاني، وعدم الاستقرار الاقتصادي، تحتاج إلى تعزيز الدعم لسد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية حتى وهي تحاول الوفاء بالتزاماتها البيئية. فينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة المترابطة بين الفقر والصحة والبيئة من أجل تنفيذ جدول أعمال ريو على وجه أفضل.

٣٠ - ينبغي لأي نموذج إداري جديد أن يستند إلى الحاجة إلى تنمية مستدامة تفي بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فلم تعد المشاكل البيئية السائدة اليوم تعالج بمعزل عن غيرها، فكما أوضح تقرير توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠، ترتبط المشاكل البيئية السائدة اليوم بالمتطلبات الاجتماعية، والضغوط الديموغرافية، والفقر، في البلدان النامية، يقابلها الاستهلاك المفرط والمبدد في البلدان المتقدمة النمو. وإضافة إلى ذلك ينبغي لأي نهج يرمي إلى تقوية الإدارة البيئية الدولية أن يأخذ في الاعتبار أن "الوصفات" العامة لم تعد صالحة، وأن ما يلزم الآن هو النُهُج المتباينة، والحلول المفصّلة على قدر المشاكل، والردود المحددة التي تتناسب مع الأوضاع الفريدة التي نواجهها اليوم.

ومثل هذا النهج يستدعي الالتزام العالمي، حيث أنه يفرض طلبات جمة على رسم السياسات وقدرات التنفيذ على جميع المستويات.

اعتبارات ترد في إصلاح الهياكل الإدارية

٣١ - يجب على أي نهج يُتّبع لتعزيز وتنسيق الإدارة الدولية الاستجابة للاعتبارات التالية :

(أ) الموثوقية : ينبغي للهياكل المؤسسية المُصلحة أن تكسب الالتزام الشامل من جميع الدول الأعضاء استناداً إلى الشفافية، والعدالة، والثقة بقدرة كبيرة مستقلة على إسداء المشورة والحكم في القضايا البيئية؛

(ب) السلطة : ينبغي للإصلاح أن يتناول تطوير ولاية مؤسسية لا تواجه تحدياً. ومن شأن هذا أن يوفر الأساس لممارسة السلطة بفعالية أكبر في تنسيق الأنشطة البيئية داخل الأمم المتحدة؛

(ج) التمويل : ينبغي توفير الموارد المالية الكافية المرتبطة بالأهداف الأوسع للتعاون في مجال التنمية. ففيما يتعلق برنامج البيئة، وعلى الرغم من القرارات الحكومية الدولية العديدة المتخذة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتزويده بتمويل "كافٍ ومستقر ومنتظم"، فإن مستوى تمويل صندوق البيئة مازال ٥٠ مليون دولار أمريكي سنوياً تقريباً، على الرغم من تزايد الاختصاصات، وهذا وضع غير قابل للاستدامة في الأجل الطويل؛

(د) مشاركة جميع الجهات الفاعلة : مع تزايد أهمية الآثار البيئية للإجراءات التي اتخذتها المجموعات الرئيسية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ينبغي العثور على طرق لإدراج آرائهم في عملية صنع القرار؛

(هـ) التنسيق والتنفيذ : ويرتبطان بالإنفاذ والامتثال والمسؤولية.

الاستنتاجات

٣٢ - تنحو معظم الآراء التي أبديت بشأن إصلاح الإدارة نحو دعم نهج تراكمي لتعزيز وتنسيق الهياكل الإدارية الحالية، بالإنطلاق من تعزيز سلطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته للقيام بفعالية بدور السلطة البيئية العالمية. فمن شأن تقوية البرنامج البيئي وإعطائه ولاية معززة وتوفير قاعدة مالية مضمونة له، أن تمكنه بواقعية أكبر من أداء دور مركزي في تحسين التنسيق وتطوير تقييمات موثوقة للخيارات المتاحة لإيجاد حلول سياسة عامة، وإدراج الشواغل البيئية في مؤسسات دولية أخرى وكذلك إسداء المشورة بشأن الجوانب البيئية للسياسات المحلية للدول. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً لما إذا كان برنامج البيئة يحتاج إلى ولاية جديدة تحمل طابعاً تشغيلياً بصورة أكبر.

٣٣ - وينبغي أيضاً تناول مسائل تكاثر الصكوك القانونية، بما فيها الصكوك المتجهة نحو السوق، المرتبطة بجميع قطاعات المجتمع المدني، ومقترحات عقد اتفاقيات شاملة، وتكاليف الانتشار الجغرافي. ومن شأن نهج كهذا أن يتيح المجال للبنية المؤسسية الحالية الواسعة الانتشار أن تتطور فتتحول إلى هيكل لديه القدرة على دعم ورصد تنفيذ الاتفاقات الدولية، وكذلك تحديد مجالات أخرى لزيادة تطويرها. وقد بوشر باتخاذ عدد من الخطوات الواعدة بصدور قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المتعلق بتقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم.

٣٤ - من المناسب أن يبدأ هذا النقاش في المنتدى البيئي الوزاري العالمي لتدشين عملية من شأنها أن تتوّج باتفاقات محددة أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢.

أسئلة تطرح على الوزراء

٣٥ - أي من الخيارات العامة التالية للبنى المؤسسية المرتقبة يرغب الوزراء في النظر فيها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية :

- إيجاد منظمة بيئية عالمية جديدة أو هيئة مكافئة لها، إما إضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مصنفة ضمنه؟

- تقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق إعادة تصنيفه بوصفه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة باشتراكات مقررة وميزانية أكبر؟

- استبقاء المركز الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولكن مع زيادة ميزانيته وزيادة التبرعات المقدمة إليه وفقاً لجدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة؟

- وضع صك قوي يبين إختصاصات البرنامج البيئي في إنفاذ القانون البيئي الدولي؟ في هذا السياق، ينبغي أن تكون هناك علاقة مترابطة بين برنامج البيئة والاتفاقيات والآليات المالية للتنمية المستدامة وحماية البيئة؛

- هل ينبغي تشكيل فريق صغير من الخبراء لاستعراض قضية الإدارة، ويقدم تقرير عن نتائجه إلى الدورة المقبلة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؟

ثانياً - الفقر والبيئة

ألف - مقدمة

٣٦ - أصبحت ظاهرة العولمة قوة مهيمنة في السنوات التي إنقضت منذ إنعقاد "قمة الأرض" في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، حيث أن ازدهار التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، مصحوبة بثورة في عالم التكنولوجيات المعلوماتية، قد جمعت أواصر العالم بشكل أوثق أكثر منه في أي وقت مضى. وتتفاوت

الآراء تفاوتاً كبيراً حول آثار العولمة على الجهود الرامية لمكافحة الفقر والتدهور الإيكولوجي. ومع أن الكثير من الناس في مختلف أنحاء العالم يرون أن العولمة هي ظاهرة إيجابية إلى حد بعيد، فالقلق يساور الآخرين من أن العولمة ستؤدي إلى "سباق نحو الحضيض" في المعايير البيئية ومعايير العمالة، واستفحال الاختلالات الاجتماعية والبيئية. وأضحى الرأي الأخير هذا يحدد بصورة متزايدة بنود المناقشات العامة الدائرة حول العولمة، كما اتضح من قيام عشرات الألوف من المحتجين بالاندفاع إلى الشوارع أثناء اجتماعات دولية مثل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والاجتماعيين السنويين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في براغ.

٣٧ - وإذا نظرنا على خلفية انتشار مشاعر القلق هذه حيال الآثار الاجتماعية والإيكولوجية لاتجاهات العولمة السائدة اليوم، ألفينا أضواء المسرح الدولي تسلط الآن على العلاقة بين الفقر والتدهور البيئي. وقد أشار إعلان مالمو الوزاري الصادر عن المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى أنه "يجب أن يستهدف مؤتمر ٢٠٠٢ التصدي للتحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة، ولا سيما العواقب التي استشرت من جراء الفقر الذي يثقل كواهل نسبة كبيرة من سكان الأرض، وما يقابلها من استهلاك ينم عن الإسراف والتبديد واستخدام قاصر للموارد مما يؤدي إلى تواصل دوامة التدهور البيئي والفقر المتزايد". ولقد تعهد ١٤٦ من رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في أيلول/سبتمبر بأن يخفضوا إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع والذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب. كما وعد رؤساء الدول أيضاً بأن "تبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيئ آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم".

٣٨ - يتحمل الفقراء عموماً وطأة الأعباء الناجمة عن تدهور البيئة وترديها، فهم أقل عزلاً من الأغنياء عن التعرض لمشاكل التلوث الأساسية مثل عدم نظافة الهواء والماء، والمواد الكيميائية السمية، كما أن مشاكل مثل تدهور الأراضي أو الغابات أو مصائد الأسماك تهدد مباشرة مصادر كسب عيش مئات الملايين من الناس الذين يعتمدون على هذه الموارد في عيشهم. وكما يعمل التدهور الإيكولوجي في الغالب على تعميق الفقر فإن الفقر يؤدي إلى استفحال التدهور البيئي، حيث يضطر الناس اليائسون إلى الإفراط في حراثة الأراضي الهامشية أو الإفراط في الصيد من مصائد الأسماك المستنفدة في كفاحهم اليائس للبقاء على قيد الحياة.

٣٩ - ومع أن الفقر والتدهور البيئي يمكن أن يعززا بعضهما بعضاً، فإن هنالك مجموعة من الممارسات والسياسات المبتكرة تعمل على حماية بدلاً من تبديد الثروات الطبيعية التي تتوقف عليها سلامة الاقتصاد العالمي ذاته في نهاية الأمر. وسيتيح مؤتمر "ريو+١٠" القادم فرصة مهمة للبدء بهذه المبادرات على نطاق عالمي.

باء - القضايا الأساسية والتحديات

٤٠ - هذا الجزء الفرعي مأخوذ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الألفية "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

٤١ - حقق العالم خلال نصف القرن الماضي مكاسب اقتصادية لم يسبق لها مثيل. فالبلدان التي كانت منذ جيل واحد فقط تصارع التخلف أصبحت الآن مراكز لازدهار النشاط الاقتصادي العالمي، والرفاه المحلي. وفي ظرف عقدين من الزمن فقط حقق ١٥ بلداً، يزيد مجموع سكانها على ١،٦ بليون نسمة، انخفاضاً بنسبة النصف في عدد مواطنيها الذين يعيشون في حالة فقر مدقع. وحققت آسيا انتعاشاً مذهلاً من الأزمة المالية التي ألمت بها في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ مبرهنة بذلك على ما لاقتصاداتها من قدرة على الاحتمال - على الرغم من أن فقراء آسيا لم يستعيدوا بعد ما فقدوه.

٤٢ - ومن أبرز النجاحات التي تحققت في مجال التنمية البشرية منذ الستينات زيادة متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية من ٤٦ سنة إلى ٦٤ سنة، وتخفيض معدلات وفيات الرضَّع بنسبة النصف، وزيادة نسبة الأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية بما يزيد على ٨٠ في المائة؛ وتضاعف عدد السكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية.

٤٣ - وبينما أصبح عـــدد أكبر من الناس يتمتع بمستويات معيشية أفضل منها في أي وقت مضى، لا يزال عدد كبير آخر يعيش في فقر طاحن. ولا يزال نصف سكان العالم تقريباً يتعين عليه أن يعيش بأقل من دولارين للفرد في اليوم؛ ويعيش زهاء ١،٢ بليون شخص – منهم ٥٠٠ مليون في جنوب آسيا و٣٠٠ مليون في إفريقيا – بأقل من دولار واحد. ولا يزال السكان الذين يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في مستوى الفقر الذي كانوا يعيشون فيه منذ ٢٠ سنة تقريباً. ويقترن هذا النوع من الحرمان بالألم والعجز واليأس وانعدام الحريات الأساسية – وجميعها عوامل تطيل بدورها أمد الفقر.

٤٤ - وقد اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في السنوات الأخيرة. فعلى الصعيد العالمي يكسب البليون شخـــص الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو ٦٠ في المائة من دخل العالم ، بينما يكسب الـــ ٣،٥ مليون نسمة الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل أقل من ٢٠ في المائة. ونسبة الفرق بين الدخل الذي حققته البلدان التي يقطنها الخُمسُ الأوفرُ ثراءً من سكان العالم قياساً بتلك التي تقطنها الخمسُ الأفقرُ في العالم نسبة آخذة بالاتساع، فقد ازدادت من ٣٠ إلى ١ في عام ١٩٦٠، إلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠، وإلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٧. وشهدت بلدان عديدة تفاوتاً داخلياً متزايداً، بما فيها بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من طور الشيوعية. وأكثر ما تكون تفاوتات الدخل في العالم النامي وضوحاً في أمريكا اللاتينية تليها مباشرة بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤٥ - وتنعكس التفاتات في الدخل العالمي بالفجوات الهائلة القائمة بين مستويات الاستهلاك المادي. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة السكان الأوفر ثراءً، البالغة ٢٠ في المائة من سكان العالم، تستهلك ٥٨ في المائة من الطاقة العالمية و ٦٥ في المائة من الطاقة الكهربائية، و٨٧ في المائة

من السيارات، و٧٤ في المائة من أجهزة الهاتف، و٤٦ في المائة من جميع اللحـــوم، و٨٤ في المائة من الورق، فيما يستهلك الخُمس الأفقر من سكان العالم أقل من ١٠ في المائة من هذه المواد جميعها.

٤٦ - وثمة فجوة ملحوظة أيضاً بين الجنسين في اتجاهات الفقر العالمي، فتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن ٧٠ في المائة من أكثر من بليون نسمة الذين يعيشون في حالة فقر مدقع هم من النساء. وينعكس هذا الإجحاف في مجموعة من المؤشرات الاجتماعية. فعدد النساء الأميات، مثلاً، يبلغ ضعف عدد الرجال. وفي بلدان كثيرة يزيد احتمال تلقي الصبيان للتعليم الابتدائي عنه للبنات. وتحرم النساء في الغالب من حقوقهن الاقتصادية والسياسية التي ترتبط حتماً بالتخفيف من وطأة الفقر بما في ذلك، حقهن في التملك الخاص، والحصول على الائتمانات، والإستفادة من نظم الرفاه الاجتماعي.

٤٧ - والفقر المدقع سبة في جبين إنسانيتنا المشتركة. وهو يزيد أيضاً من تفاقم العديد من المشاكل الأخرى. فالبلدان الفقيرة على سبيل المثال - لا سيما البلدان التي يوجد فيها تفاوت كبير بين الجماعات العرقية والدينية – يرجح أن تجتاحها الصراعات أكثر من البلدان الغنية. وإن كان معظم هذه الصراعات داخلية، فإنها تسبب دون استثناء تقريباً مشاكل للبلدان المجاورة أو تتولد عنها حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الفقيرة كثيراً ما تنقصها القدرة والموارد اللازمة لتنفيذ السياسات السليمة بيئياً.

٤٨ - وما لم يضاعف المجتمع الدولي جهوده ويركزها، فإن الفقر وانعدام المساواة قد يزدادان سوءاً. ويتضح هذا التحدي لدى النظر إلى آخر الأرقام المتوافرة عن الفقر. ومع أن عدد الذين يعيشون في حالة فقر مدقع قد تدنى قليلاً خلال العقد الماضي، فإن النظرة المتفحصة تكشف عن أن السبب في هذا يعزى كلية تقريباً إلى التقدم المحرز في شرق آسيا، ولا سيما الصين، حيث يرتبط تخفيف وطأة الفقر ارتباطاً وثيقاً بمعدلات النمو القوية. فالواقع أن الدراسات التي أجريت مؤخراً تظهر ارتباطاً يكاد يكون تاماً بين النمو وتخفيف وطأة الفقر في البلدان الفقيرة، لكن في المجتمعات الموبؤة بعدم المساواة على أوجه كثيرة، فإن النمو الاقتصادي لا يفيد الفقراء بقدر ما يفيدهم في البلدان التي يتم فيها تقاسم الدخل بصورة أكثر إنصافاً.

٤٩ - ويشكل النمو السكاني تحدياً إضافياً. فقد بلغ عدد سكان العالم مؤخراً ٦ بلايين نسمة. ولم تستغرق إضافة البليون الأخير سوى اثنتي عشرة سنة، وهي أقصر فترة احتاجتها مثل هذه الزيادة على مر التاريخ. ويتوقع الديموغرافيون زيادة أخرى في عدد سكان هذا الكوكب، بحلول عام ٢٠٢٥، قدرها بليونا نسمة وسيقطنون كلهم تقريباً في البلدان النامية.

جيم - الصلة بين الفقر والبيئة

٥٠ - إن نظم الإدارة البيئية في جميع أنحاء العالم لا تحسن التصدي للتحديات التي تواجه سلامة البيئة الطبيعية، والتي يطرحها مسارنا الحالي في طريق التنمية. وكما ورد في ورقة نقاش أعدها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمنتدى البيئي الوزاري العالمي في عام ٢٠٠٠، "فإن

التحسينات التدريجية التي تُجرى على البيئة تعتبر بصورة متزايدة غير كافية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في ريو دي جانيرو قبل ثمانية أعوام."

٥١ - أبرزت الورقة بعض العواقب الاجتماعية والاقتصادية للتدهور البيئي :

- تسبب المياه غير المأمونة ورداءة الصرف الصحي ما يقدر بـــ٨٠ في المائة من جميع الأمراض في العالم النامي؛ ويتجاوز إجمالي عدد الوفيات السنوي ٥ ملايين نسمة، أكثر من نصفهم من الأطفال؛

- وعلى نطاق العالم يتعرض أكثر من بليون نسمة من سكان المدن لمستويات تلوث مهددة للصحة؛ ففي إحدى عشرة مدينة فقط من مدن شرق آسيا يؤدي تلوث الهواء إلى أكثر من ٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة قبل الأوان و٤٠٠ ٠٠٠ حالة جديدة من الإصابة بمرض التهاب الشعب الهوائية المزمن كل سنة؛

- في عام ١٩٩٨، نشأ ما يقدر بـــ ٢٥ مليون من "اللاجئين البيئيين" نتيجة لكوارث ترتبط بالطقس؛

- قدرت تكاليف الضرر العالمي الناجم عن الكوارث الطبيعية بـــ ١٢٠ بليون دولار أمريكي في السنتين ١٩٩٧ و١٩٩٨؛

- يؤثر التصحر والجفاف في أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في مائة بلد.

دال - قضايا تطرح للنقاش

٥٢ - تبين الأدلة أن الانتقال إلى بيئة قابلة للإستدامة، إن تمّ على الإطلاق، فهو يسير ببطء شديد للغاية. وحتى إن وجد الدليل الواضح على أن التغييرات لازمة، فالتنفيذ بطيء ومتخلف. وينبغي التسريع بعمليات التعديل على جميع الأصعدة من الصعيد المحلي حتى الوطني وحتى الدولي. وقد يود وزراء البيئة تحديد ومناقشة المعالم الأساسية لنظام فعال للإدارة البيئية العالمية في ضوء القيود والتحديات التي يفرضها تفشي الفقر.

١ - الفقر في وسط الغنى: ظاهرة متعددة الأبعاد

٥٣ - مع أن الفقر يعرَّف تقليدياً بحسب الدخل، فهناك توافق متنام في الآراء آخذٌ في النشوء على أن أفضل طريقة لرؤية الفقر هي أن يُنظر إليه باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل طائفة من صور الحرمان، بما فيها الافتقار إلى الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وعدم القدرة على المشاركة في العمليات السياسية، والتعرض للمآسي من جراء الاختلالات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية غير المتوقعة. والفقر، كما وصفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا يشمل فقط الافتقار إلى الوسائل المادية

وإنما هو أيضاً "الحرمان من أبسط الفرص والخيارات للتنمية البشرية – العيش حياة طويلة ومعافاة وخلاقة والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية، والكرامة، وعزة النفس واحترام الآخرين."

٥٤ - وغالباً ما يرتبط الفقر أيضاً بالتدهور البيئي. فالكثير من الحريات التي أُبرزت أعلاه تستدعي وجود بيئة طبيعية سليمة، بما في ذلك الحصول على الهواء النقي والمياه النظيفة. وكما أشار السيد أنيل أغاروال، العالم الإيكولوجي الهندي، إن الريفيين غالباً ما يعانون من "الفقر الإيكولوجي" من جراء تدهور قاعدة مواردهم الطبيعية. وقد شرح أغاروال ذلك قائلاً "لقد ذهبت الأشجار والأعشاب، وتعرضت الأرض للانجراف والدورة المائية للاختلال، ونتيجة لذلك اندثرت الأسس التي يقوم عليها اقتصادهم."

- كيف تؤثر البيئة الاقتصادية الدولية في مستقبل البيئة، بما في ذلك الروابط بين التجارة، والديون والتدفقات المالية الدولية ونوعية البيئة؟

- ما هي أفضل طريقة يستطيع بها وزراء البيئة المساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠١، وفي الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لتمويل التنمية، المقرر عقده في أوائل عام ٢٠٠٢؟

- ما هي أفضل طريقة لتحسين إدراج التكاليف البيئية في صنع القرارات الاقتصادية؟ وكيف يمكن تشجيع زيادة استخدام تقنيات المحاسبة البيئية داخل الشركات والبلدان على السواء؟

٢ - صحة البشر في خطر

٥٥ - ثمة بعد من أبعاد الفقر يرد الغافل إلى صحوته بوجه خاص ؛ ذلك هو اعتلال الصحة، الذي يسد طرق الخيارات سداً يكاد يكون محكماً ويحد من أمل الناس في تحقيق مستقبل أفضل. فتدهور البيئة عامل مساهم قوي في كثير من الأخطارات التي تهدد الصحة العالمية الأكثر إلحاحاً اليوم. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يقارب الربع من الأعباء العالمية المتمثلة في الأمراض والإصابات ترتبط باختلال البيئة وتدهورها. ويحتل صدارة هذه القائمة تلوث الهواء، وقذارة المياه، وسوء الصرف الصحي والأمراض التي تنقلها الحشرات مثل الملاريا. ومن المفجع أن الأطفال هم ضحايا ما يعادل ثلثي الوفيات المرتبطة بالبيئة جميعها.

٥٦ - ينشأ حوالي ٩٠ في المائة من أمراض الإسهال مثل الكوليرا التي تقضي على ما مجموعه ٣ ملايين نسمة في السنة ، من المياه الملوثة. ويرتبط ٩٠ في المائة من ١،٥ إلى ٢،٧ مليون حالة وفاة ناجمة عن الملاريا سنوياً بالاختلالات البيئية الكامنة، مثل إستعمار غابات الأمطار وبناء قنوات الري المكشوفة الكبيرة حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة تعرض البشر للسع البعوض الذي ينقل الأمراض.

٥٧ - وتلوث الهواء قاتل رئيسي مستحث بيئياً يؤدي إلى الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والرئة، وإلى السرطان. ويودي بحياة حوالي ٣ ملايين نسمة سنوياً يموت أكثر من ٩٠ في

المائة منهم بسبب الملوثات الناتجة عن تلوث الهواء الداخلي بسبب حرق وقود الكتلة الأحيائية التقليدية والفحم لأغراض الطبخ والتدفئة في أماكن سيئة التهوية. وفي معظم الأحيان تكون النساء والأطفال هم ضحايا تلوث الهواء الداخلي.

٥٨ - يشكل إنتاج واستخدام المواد الكيميائية السمية تهديداً كبيراً آخر لكل من الصحة البشرية والسلامة الإيكولوجية. فالمواد الكيميائية الصناعية لم تكد تكــون معروفــة في أواخر القرن الماضي إلا أنه يتم الآن انتاج ما بين ٠٠٠ ٥٠ و٠٠٠ ١٠٠ مادة منها تجارياً وتكون عادة ذات تأثيرات غير معروفة على صحة البشر والسلامة الإيكولوجية.

٥٩ - تنطوي تهديدات البيئة العالمية، مثل استنفاد الأوزون وتغير المناخ، على تأثيرات كبيرة على صحة البشر. ويعتقد العلماء أن المستويات المسجلة اليوم لاستنفاد الأوزون سوف تسبب ارتفاعاً في معدلات الإصابة بسرطان الجلد وتضعف أجهزة المناعة في السكان الذين يتعرضون بشكل مفرط للإشعاع فوق البنفسجي.

- ما هي الأدوار التي تقوم بها الاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية روتردام، ومعاهدة الملوثات العضوية الثابتة، وبروتوكول كيوتو، وبروتوكول السلامة الأحيائية في خفض التهديدات للسلامة البيئية؟ هل يمكن التسريع في تنفيذها وجعلها مركزاً بصورة أدق على هذه الروابط؟

- كيف ينبغي لمنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل معاً بشأن قضايا السلامة البيئية؟

- أدى المؤتمر الوزاري الثالث للبيئة والصحة الذي نظمته منظمة الصحة العالمية في أوروبا، إلى اتخاذ عدد من الإجراءات البارزة بما فيها بروتوكول ملزم قانوناً بشأن المياه والصحة وميثاق النقل والبيئة والصحة. هل هذا نمط يمكن احتذاؤه باتخاذ مبادرات مماثلة في مناطق إقليمية أخرى؟

- كيف يستطيع الفقراء زيادة الحصول على الطاقة الشمسية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة للحصول على ما يلزم من كهرباء وطاقة مع خفض الآثار الضارة بالصحة والبيئة المرتبطة بحرق الوقود الإحفوري والكتلة الإحيائية؟

- ما الذي يمكن تحقيقه بشأن القضايا المتعلقة بالطاقة والنقل في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التي ستشجع أوجه التآزر الإيجابي بين حماية البيئة وتخفيف حدة الفقر؟

٣ - تدهور الأراضي، والفقراء من الناس

٦٠ - منذ فجر التاريخ والناس الذين يعيشون حالة من الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية حيث يعتمدون اعتماداً كبيراً على الزراعة لكسب قوتهم ومعاشهم. ولكن تدهور الأراضي وقلة المياه في

أجزاء كثيرة من العالم يشكلان تهديداً بالغاً ومتنامياً لقدرة المزارعين الفقراء على كسب لقمة العيش من الأرض بشق النفس.

٦١ - وعلى نطاق العالم أصاب أكثر من بليون هكتار من الأراضي تدهور يتراوح المعتدل إلى الحاد، وهي مساحة أكبر من مساحة الصين بكاملها. والآثار المترتبة على **تدهور الأراضي** حادة بوجه خاص في الأراضي الجافة من العالم حيث يمكن للتصحر إلى أن يؤدي إلى سوء التغذية، والهجرة والصراع الأهلي. ويعيش أكثر من ٢٥٠ مليون نسمة في مناطق تمر حالياً بمرحلة التصحر، فيما يعيش حوالي بليون نسمة في أماكن تجعلهم معرضين للخطر. ففي إفريقيا، وهي منطقة التركيز الخاص بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتأثر ما يزيد على مليون هكتار من الأراضي الجافة بصورة معتدلة أو حادة بالتصحر، وهذا يساوي ٧٣ في المائة من جميع الأراضي الجافة. ونتيجة لذلك، تم إقتلاع شخص واحد من كل ستة أشخاص في بعض البلدان الإفريقية المتأثرة بشكل حاد من منازله.

٦٢ - **شحة المياه** تهديد آخر يلوح في الأفق، حيث يعيش ثلث سكان العالم بالفعل في بلدان تواجه نقصاً مائياً معتدلاً إلى مرتفع وتهبط مستويات طبقات المياه الجوفية في كل قارة آهلة بالسكان. فإذا ما استمرت الاتجاهات السائدة حالياً سيعيش شخصان من كل ثلاثة أشخاص على سطح الأرض في أوضاع تواجه نقصاً في المياه بحلول عام ٢٠٢٥. وبما أن المزيد من البلدان يضطر إلى التوجُّه إلى أسواق الحبوب العالمية لتوفير الغذاء لسكانها من جراء النقص في الأراضي والمياه، فإن الطلب المتنامي سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعار الحبوب العالمية إلى حد كبير مما يؤدي إلى استفحال الضغوط الاجتماعية في المناطق الحضرية للدول الفقيرة المستوردة للغذاء.

٦٣ - **التصحر** أيضاً يرتبط بشكل وثيق بالفقر. فالفقراء يشكلون أحياناً دون قصد منهم عوامل لتدمير الغابات، حيث يهاجرون إلى غابات كانت في السابق نقية أصلية ، بحثاً عن أراض لزراعة الأغذية. لكن التصحر يؤدي غالباً إلى زيادة حدة الفقر، حيث ينزح المقيمون في الغابات من أراضيهم ويُحرمون من الخدمات الهامة التي تقدمها الغابات السليمة لهم بما في ذلك توفير المصادر الغنية بالأغذية والألياف، والأدوية والوقود.

٦٤ - ويشكل **الإفراط في الصيد وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية**، أيضاً خطراً كبيراً على رفاه الفقراء من الناس في جميع أنحاء العالم، الذين يعتمد الكثيرون منهم على مصائد الأسماك لكسب قوتهم وكمصدر رئيسي للبروتين. لكن مصائد الأسماك في العالم محاصرة نتيجة لتدمير الموئل والتلوث والإفراط في الاستغلال – فيتم الآن استغلال ٧٠ في المائة من أنواع الأسماك الرئيسية إما بصورة تامة أو بشكل مفرط.

٦٥ - يهدد تغير المناخ بزيادة استفحال مصائب الفقراء الذين يعيشون ملتصقين بالأرض. فلقد تنبأ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بأن الاحترار العالمي سوف يؤدي إلى تفاقم شحة المياه في المناطق الجافة، مثل الشرق الأوسط ويزيد حالات الجفاف ويؤدي إلى تضاؤل الإنتاجية الزراعية في كثير من البلدان الأشد فقراً في العالم.

- كيف يستطيع الفقراء الحصول على ضمان الحيازة والحقوق في المياه بصورة أكبر معززين بذلك الاستدامة البيئية؟

- هل هنالك نماذج واعدة بإدارة الموارد الطبيعية المتقاسمة وكيف يمكن تكرارها؟

- ما هو دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية السليمة والتخفيف من حدة الفقر؟

- كيف يمكن إدراج القضايا البيئية في صلب الخطط الانمائية الوطنية واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر؟ هل هنالك دور لزيادة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي – وكلها ملتزمة بتخفيف حدة الفقر؟

- هل يمكن استخدام تقييم النظم الإيكولوجية العالمية بمناسبة الألفية لتشجيع الفهم الأفضل للروابط بين النظم الإيكولوجية السليمة وتخفيف حدة الفقر؟

- ما هي الخطوات اللازمة لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع الآثار البيئية والاجتماعية الضارة الناجمة عن تغير المناخ؟

٤ - الفقر والبيئة الحضرية

٦٦ - ليس الفقر بأي حال ظاهرة ريفية فقط. فأعداد فقراء المدن تزداد باطِّراد بينما الهجرة من الريف إلى المدن تنقل إعداداً متزايدة من الفقراء إلى المدن المتفجرة في العالم النامي. وفي الوقت الحاضر يقطن قرابة نصف سكان الكوكب، البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة، في المدن. وقد ارتفعت هذه النسبة من ٣٠ في المائة في عام ١٩٥٠. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومما يذكر أن سبع مدن من أكبر عشر مدن في العالم توجد الآن في العالم النامي، من بينها مدينة مكسيكو، وبومباي، وساو باولو. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن في سائر أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٢٥، فيصل إلى خمسة بلايين نسمة. ومن المتوقع أيضاً أن يحدث تسعون في المائة من هذه الزيادة في العالم النامي، كما يُتوقع أن تكون أكثر المدن تفجراً في آسيا وإفريقيا.

٦٧ - وبينما يتدفق المهاجرون على المدن المتفجرة في العالم النامي، غالباً ما ينتهون إلى مدن صفيح فقيرة مترامية الأطراف، حيث تكثر الأخطار التي تهدد صحة البيئة. فما لا يقل عن ٢٢٠ مليون نسمة في مدن العالم يفتقرون إلى ماء الشرب النقي، ولا يجد ٤٢٠ مليون نسمة حتى أبسط المراحيض، ويتنفس أكثر من ١،١ بليون نسمة هواءً غير صحي. وبينما تستمر أعداد فقراء المدن بالازدياد تناضل حكومات البلديات لتوفير الخدمات العامة الكافية، كالماء النقي ومعالجة النفايات والطاقة والنقل.

- كيف يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز دوره في معالجة القضايا الحرجة المتصلة بالبيئة الحضرية ؟

- كيف يمكن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير الهياكل الأساسية للفقراء، كإمدادات المياه وإدارة النفايات ؟

٥ - تخضير الاقتصاد

٦٨ - بينما يبزغ فجر الألفية الجديدة لا يستطيع المرء الدفاع عن حقيقة أنَّ أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على دخل يقل عن دولارين اثنين للفرد في اليوم. وفي الوقت نفسه يدفع النطاق المتفجر للاقتصاد العالمي وهيكله غير المستدام قدرة هذا الكوكب على التحمُّل إلى ما يتجاوز حدودها. وسوف يتطلب تخفيف حدة الفقر تخفيفاً جذرياً، مع المحافظة في الوقت نفسه على حماية النظم الإيكولوجية لهذا الكوكب، إنشاء نماذج اقتصادية تستند إلى تعزيز الثروة الطبيعية بدلاً من القضاء عليها.

٦٩ - من الأمور ذات الأولوية توليد الدخل والعمالة بواسطة طرق معيشة مستدامة. فعندما تُغلق المصانع التي تلوِّث الجو غالباً ما تُنشر دعايةٌ واسعة عن الوظائف التي فُقدت نتيجةً لإغلاقها. ولكن الناس يتغافلون غالباً عن ملايين الوظائف التي تُخلق في التحوُّل إلى اقتصادٍ مستدامٍ بيئياً في قطاعاتٍ مثل إدارة النفايات، والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات.

٧٠ - ويحتاج الأمر إلى إصلاحاتٍ في السياسة العامة لجعل هذه المشاريع السليمة بيئياً قادرة على المنافسة اقتصادياً. ويمكن سلوك نهجٍ يتمثل في تغطية التكاليف البيئية داخلياً بزيادة الضرائب المفروضة على الأنشطة الضارة بالبيئة مع تخفيض الضرائب الأخرى، وبخاصة الضرائب التي تثني عن توظيف العمال. وثمة أمرٌ آخر له أولوية، وهو تخفيض الإعانات الحكومية للصناعات الضارة بالبيئة. فالإعانات التي تقدم لمستخدمي أنواع الوقود الإحفوري، مثلاً، تكلف خزائن الدول حالياً نحو ١٠٠ بليون دولار أمريكي سنوياً، بينما تفرض تكاليف بيئية هامة. كما أن النُهُج الابتكارية لمكافحة التلوث، كالمتاجرة بالانبعاثات المسموح بها، تبشر أيضاً بخيرٍ، إذ يمكن أن توفر أكبر فائدة ممكنة في البيئة بأقل قدرٍ من التكاليف.

٧١ - وهناك تكنولوجيات جديدة كثيرة تبشر بخيرٍ عميم، ولكنها تنطوي في الغالب أيضاً على أخطارٍ كبيرة. فالتكنولوجيا البيولوجية، مثلاً، ربما تمكنُ من تحقيق تقدمٍ كبيرٍ في إنتاج الأغذية بينما تخفِّض الضغوط على البيئة. ولكن يجب إلا نهرع إلى السوق بالتكنولوجيات الجديدة دون أن نفهم فهماً كافياً الآثار التي يمكن أن تتركها على صحة الإنسان والصحة الإيكولوجية.

٧٢ - إن الهيكل الفعال للإدارة البيئية العالمية يجب أن يمكِّن ويدعم ويشجع السياسة البيئية الابتكارية واتخاذ القرارات في هذا السبيل في سائر أنحاء العالم. فلا يكفي أن يستجيب هذا الهيكل للأخطار التي تهدد البيئة، وإنما يجب أيضاً أن يضع هياكل الإدارة البيئية اللازمة للحيلولة دون تدهور البيئة في المقام الأول. ويدعو الأمر أيضاً إلى آلياتٍ لضمان تمكُّن الجمهور بوجه عام من المشاركة مشاركةً فعالةً في رسم السياسة البيئية. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يحصل الجمهور على معلومات عن البيئة وكذلك على أوجه الإصلاح القضائي.

٧٣ - بينما يصبح العالم باطِّراد أكثر تكاملاً بسبب العولمة، فإن ثمة واجباً أدبياً يقضي بألا يُترك أكثر من بليون نسمة غارقين في فقرٍ مدقع. وثمة حقيقةٌ عملية أيضاً، وهي أن المشاكل في جزء من العالم لن تبقى معزولةً لأجل طويل. وإن التوليفة القوية التي تضم الفقر المدقع المتزايد وتدهور البيئة توجد أخطاراً كبيرة تهدد كل الناس في كل مكان. ولايمكن بغير العمل معاً على مكافحة الأخطار المشتركة أن تستطيع الأمم توفير الأمن الإيكولوجي والاجتماعي لمواطنيها الذين تتحمل هي المسؤولية الأولى عن رفاههم.

- ما هي التدابير اللازمة لتشجيع القطاعين العام والخاص على تحمل التكاليف البيئية داخلياً ؟
- كيف يمكن للحكومات إدخال نظم محاسبة وطنية تأخذ في الحسبان التكاليف البيئية ؟
- كيف يمكن تنفيذ مبدأ التحوط على الصعيدين الوطني والعالمي ؟
- هل بروتوكول السلامة البيولوجية نموذجٌ جيد لكيفية تقليل الأخطار المرتبطة بإدخال تكنولوجيات جديدة إلى الحد الأدنى ؟
- كيف نضمن مشاركة الجمهور، بما في ذلك الفقراء والمستضعفون، مشاركةً تامةً في اتخاذ القرارات البيئية ؟ وكيف يمكن وضع المبدأ العاشر من إعلان ريو موضع التنفيذ بصورة أتم في مختلف أنحاء العالم ؟

مراجع الفرع الثاني

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الألفية نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن ٢١ (A/54/2000).

مواد إضافية للقراءة تتعلق بالفرع الثاني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧ – ١٩٩٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ومعهد الموارد العالمية، موارد العالم، سنوات مختلفة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية، لعام ٢٠٠٠.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الفقر والبيئة، ١٩٩٥.

البنك الدولي، الفقر والبيئة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١.

منظمة الصحة العالمية، الصحة والبيئة في التنمية المستدامة: خمس سنوات بعد قمة الأرض، ١٩٩٧.

معهد الرصد العالمي، حالة العالم، في سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، سيصدر قريباً.

ثالثاً - الفقر والبيئة: تعرض البيئة للضرر بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان

٧٤ - يتزايد تواتر وقوع الكوارث في العالم بأسره، وتتفاقم غالباً بفعل تدهور البيئة وأنماط الاستيطان البشري. والفقراء أكثر عرضة بوجه خاص عندما تقع الكارثة لأنهم يفتقرون عادةً إلى التأمين وشبكات الأمان الأخرى التي تساعدهم علَى التغلب على نتائج الحظ العاثر والأوقات الصعبة. ويخيم على الآفق شبح تغير المناخ كقوة مهدِّدة بالخطر: إذ يتوقع العلماء أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة في العالم إلى حدوث عواصف وفيضاناتٍ وكوارث أخرى أكثر عدداً وأشد فتكاً في السنوات المقبلة.

ألف - ارتفاع الخسائر الناتجة عن الكوارث "الطبيعية"

٧٥ - حدثت كوارث طبيعية كبيرة على مدى تاريخ البشرية، بما في ذلك الهزات الأرضية، والأعاصير، والأعاصير المدارية، والفيضانات، والجفاف. وفتكت هذه الكوارث في القرون الماضية بعشرات الآلاف وفي بعض الأحيان مئات الآلاف من الناس. وقد انخفضت الخسائر البشرية الناتجة عن الكوارث الطبيعية خلال القرن الماضي بتحسُّن نظم الإنذار المبكر والتأهب للكوارث كما أدى التقدم في الصحة الأساسية والمرافق الصحية في كثير من أصقاع العالم إلى تخفيض حالات تفشي الأمراض الوبائية التي تعقب الكوارث. إلا أن عدد الكوارث الطبيعية الكبير وتزايد خسائرها الاقتصادية قد ارتفع باطِّراد في العقود الأخيرة.

٧٦ - حسبت شركة إعادة التأمين الألمانية المسماة ميونخ ري (Munich Re) أن ٢٥٠ كارثة طبيعية "عظيمة" حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، والمقصود بالكارثة العظيمة التي تتطلب مساعدة خارجية كبيرة بسبب عدد الناس الذين قتلوا أو تُركوا بلا مأوى وبسبب حجم الخسائر الاقتصادية. وقد فتكت هذه الكوارث نحو ١،٤ مليون نسمة. وبلغ مجموع الخسائر الاقتصادية المرتبطة بهذه الكوارث مجتمعة نحو ٩٦٠ بليون دولار أمريكي، عُزي ٣٥ في المائة منها إلى الهزات الأرضية، و ٣٠ في المائة إلى الفيضانات، و ٢٨ في المائة إلى العواصف، و ٧ في المائة إلى احداث أخرى وإلى أنواع أخرى من الكوارث كالفياضانات وحرائق الغابات. وقد ارتفع عدد هذه الكوارث "العظيمة" والخسائر الاقتصادية المرتبطة بالبيئة إرتفاعاً مطَّرِداً على مدى نصف القرن الأخير.

٧٧ - ومع أن الكوارث الطبيعية تحدث في كل أنحاء العالم فإن البلدان النامية أكثر تأثراً وعرضةً للأضرار بسبب آثار الكوارث، بما في ذلك فقد أرواح كثيرة ولحاق أضرار اقتصادية كبيرة. وجاء في تقرير شركة ميونخ ري أنه حدث في البلدان النامية ٦٥ في المائة من جميع الكوارث الطبيعية التي وقعت بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٩، ولكن وقع فيها ٩٦ في المائة من الخسائر في الأرواح. وقد مُنيت البلدان الصناعية بخسائر اقتصادية أكبر إذا حسبناها بالأرقام المطلقة، إذ بلغت ٥٧ في المائة من مجموع الخسائر التي وقعت في الفترة نفسها والبالغة ٩٨٤ بليون دولار أمريكي. أما كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي فإن البلدان النامية دفعت ثمناً أعلى، إذ بلغت خسائرها أكثر من ١٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي في أفقر بلدان العالم، بينما بلغت ٢،٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي في الدول الغنية.

٧٨ - وقد أسهم عدد من العوامل في زيادة حدة الكوارث الطبيعية في العقود الأخيرة. وكان من الأسباب الهامة لزيادة التعرض لضرر الكوارث التغيرات الديموغرافية كارتفاع أعداد سكان المدن والمناطق الساحلية، وهاتان المنطقتان معرضتان بوجه خاص لغضب الطبيعية. كما يقرب من نصف سكان الكوكب في الوقت الحاضر البالغ ٦ بلايين نسمة يقيمون في المدن، أي أن هذه النسبة ارتفعت من ٣٠ في المائة في عام ١٩٥٠. ويتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى أكثر من ٦٠ في المائة بحلول عـــام ٢٠٢٥. وتوجد ثلاث عشرة منطقة حضرية من بين أكبر خمس عشرة منطقة حضرية على السواحل، وهذا يعرضها كثيراً لأضرار الفيضانات والأعاصير.

٧٩ - وتدهور النظم الإيكولوجية عاملٌ رئيسيٌ آخر وراء ارتفاع خسائر الكثير من الكوارث "الطبيعية"، وبخاصة الفيضانات. وكما قالت جانيت أبراموفيست من معهد الرصد العالمي: "كانت الكثبان الرملية والجزر الحاجزة، وغابات المنغروف، والمناطق الساحلية الرطبة، عوامل طبيعية لامتصاص الصدمات، فقد حمت الناس من كثير من العواصف الساحلية. والأراضي الرطبة، وسهول الفيضان، والغابات بمثابة إسفنجٍ يمتص مياه الفيضان." ويمكن أن يمهد دمار هذه النظم الإيكولوجية القيمة إلى وقوع أضرار بالغة. والتاريخ الحديث يُنبئُنا بقصة الكوارث :

(أ) في إندونيسيا قتل ٦٠ شخصاً وفقد العشرات في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عقب أمطارٍ غزيرة وفيضانات وانهيارات أرضية في شمال وغرب جزيرة سومطرة. وحدثت الانهيارات الأرضيةً في مناطق جُردت من غاباتها إلى حدٍ كبير ؛

(ب) وشهدت منطقة جنوب وجنوب شرقي آسيا فيضاناتٍ بالغة في عام ٢٠٠٠، فألحقت الأضرار بأكثر من ٣٥ مليون نسمة، وأدت إلى نزوح مئات آلاف منً بيوتهم، وقتلت أكثر من ٢٠٠٠ نسمة، وألحقت أضراراً بالغة بالزراعة والهياكل الأساسية والممتلكات الشخصية. وقيل إن الفيضان كان أسوأ ما شهدته منطقة الدلتا في فييت نام في ٧٥ سنة، وأسوأ ما شهدته كمبوديا في ٤٠ سنة، وأسوأ ما شهدته غرب بنغلاديش والبنغال الغربي في الهند في قرنٍ من الزمن ؛

(ج) وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أدت الانهيارات الأرضية والفيضانات التي سببتها أمطارٌ غزيرة في كراكاس الكبرى في فنزويلا إلى مقتل ٠٠٠ ٢٠ ألف نسمة وألحقت خسائر اقتصادية بلغت ١٥ بليون دولار أمريكي. وقد ازدادت الانهيارات الأرضية والفيضانات حدة بسبب قطع الأشجار بدون مراقبة والمستوطنات البشرية غير المراقبة في الجبال المحيطة بالمدينة ؛

(د) وأدى فيضان نهر يانغتسي في الصين الذي بلغ حد الكارثة في عام ١٩٩٨ إلى مقتل ٠٠٠ ٤ شخص ونزوح ٢٢٣ مليون شخص عن مساكنهم وأغرق ٢٥ مليون هكتار من الأراضي الزراعية. ومع أن فيضان نهر يانغتسي ظاهرة طبيعية حدثت على مر القرون فإن تعرية الغابات وغيرها من التغيرات في استخدام الأراضي في حوض النهر في العقود الأخيرة زادة إمكانية وقوع الأضرار البالغة زيادة كبيرة كما حدث في عام ١٩٩٨. وخلال العقود القليلة الماضية قطع ٨٥ في المائة من أشجار الغابات في حوض نهر يانغتسي لاستغلال الخشب واستخدام الأرض في الزراعة ؛

(هـ) وعندما أصاب الاعصار ميتش أمريكا الوسطي في عام ١٩٩٨، تسبب في مقتل ما يقدر بـــ ١١ ٠٠٠ نسمة ودمر ٩٥ في المائة من محاصيل بعض الدول، وأدى إلى نزوح نصف سكان هندوراس عن مساكنهم وسبب أضراراً اقتصاديةً في ذلك البلد قدرت بـــ ٤ بلايين دولار أمريكي – أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وكان قطع الغابات عاملاً هاماً اسهم في الخسائر الفادحة لأن التلال المعراة جرفتها مياه الأمطار وسببت فيها الانهيارات الأرضية مما أدى إلى تدمير البيوت والمزارع والطرق والجسور. وتخسر بلدان المنطقة ما يتراوح بين ٢ إلى ٤ في المائة مما تبقى من غاباتها كل سنة، وهذه من أعلى نسب تعرية الغابات في العالم ؛

(و) وأطلق على الفترة الممتدة من صيف عام ١٩٩٧ إلى صيف ١٩٩٨ "السنة التي احترق فيها العالم." لقد تأججت حرائق الغابات في بضع قارات بما في ذلك في البرازيل وولاية فلوريدا في الولايات المتحدة، وإندونيسيا، والمكسيك، وغينيا الجديدة. وكانت آثار الحرائق الإندونيسية واسعة الانتشار وكثيفة فسببت وهجاً مضراً بالصحة عَبْرَ كثيرٍ من مساحة جنوب شرقي آسيا، مما أدى إلى إرسال آلاف الناس الى المستشفيات وإغلاق المدارس والمحلات التجارية وسبب خسائر في الأموال والممتلكات تقدر ببلايين الدولارات. وكانت ظاهرة الطقس المسماة بالنينيو في تلك الفترة واحداً من العوامل التي أدت إلى نشوب الحرائق كما كان ثمة عوامل أخرى وهي قطع الأشجار ورداءة ممارسات إدارة الغابات التي جعلت غابات المنطقة قابلة للاحتراق، وإن كانت الغابات المدارية ذات الصحة الجيدة لا تشتعل في الأحوال العادية.

- كيف يمكن العمل على إعادة التحريج والأشكال الأخرى من عمليات رد البيئة إلى صحتها كجزء من استراتيجيات منع وقوع الكوارث ؟
- كيف يمكن استخدام تقديرات مدى تعرض البيئة للأضرار لتحسين إمكانية تخفيف حدة الكوارث؟
- ماهي أنواع نظم الإنذار المبكر التي نحتاج إليها لتحسين إمكانية التنبؤ بالكوارث المتصلة بالبيئة وتخفيف أشد آثارها ضرراً ؟

باء - التصدي لتغير المناخ

٨٠ - يقدر تقرير التقييم الثالث لفريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي يصدر رسمياً في أوائل عام ٢٠٠١، أن تركزات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وهو من غازات الاحتباس الحراري، سترتفع في أواخر هذا القرن إلى مثلي أو ثلاثة أمثال المستويات التي كانت عليها قبل عصر الصناعة، مما يرفع متوسط درجات حرارة سطح الأرض بمقدار درجة واحدة إلى ست درجات مئوية. ويتوقع العلماء أن يزيد هذا المستوى من الدفء حدة سلسلة من الكوارث "الطبيعية"، من الفيضان إلى الجفاف إلى الأعاصير.

٨١ - ويتوقع الفريق الحكومي الدولي أن يرتفع منسوب مياه البحر بما يتراوح بين ١٤ و٨٠ سنتيمتراً بحلول عام ٢١٠٠، نتيجة لاتساع مساحة المياه الدافئة وذوبان الثلوج في القطبين الشمالي والجنوبي وغيرهما من الكتل الجليدية. ويتوقع أن تسبب مياه البحار المرتفع منسوبُها إلى فيضاناتٍ

فتاكة في كثيرٍ من المناطق الواطئه، حيث يضطر المدُّ وهبّات العواصف ملايينَ الناس إلى النزوح عن ديارهم. ومن المرجح أن تعاني مناطق تلك الأنهار الكثيفة عدد السكان، كدلتا براهمابوترا والكنج في بنغلاديش والنيل في مصر آثاراً فادحة بوجه خاص، كما هو الأمر في الدول الجزرية الصغيرة مثل كيرباس، وجزر مارشال، في المحيط الهادئ، وأنغيلا في البحر الكاريبي، وملديف، في المحيط الهندي. وقال وزير خارجية جزر مارشال في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالدول الجُزرية الصغيرة المعقود في عام ١٩٩٤ "إن ارتفاع منسوب مياه البحار قد يقضي على جُزرنا بفعالية أكبر مما تفعله قنبلة ذرية".

٨٢ - يتنبأ العلماء بأن آثار ارتفاع منسوب المياه يمكن أن يزداد تعقيداً بتكرر العواصف وزيادة حدتها، بما في ذلك الأمطار الغزيرة، والعواصف الثلجية، والأعاصير، والأعاصير المدارية، نتيجةً لتغير التيارات في الجو وفي المحيط. ويمكن أن تسبب هذه العوامل نفسها حدوث أحوال جوية شبيهة بالتي سببها النينيو والنينيا ولكن تكون أكثر تواتراً وأشد قوة. وربما كان إعصار النينيو الذي سبب كوارث في فترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ مجرد نذير بما هو آت وقد تسببت العواصف الهائجة والعواصف والفيضانات والجليد والجفاف التي ارتبطتت بالنينيو في السنتين المذكورتين في فقدان آلاف الأرواح وتسببت في خسائرٍ اقتصادية تقدر بما يتراوح بين ٣٢ و٩٦ بليون دولار أمريكي بحسب ما جاء في تقريرٍ قدمه مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأربع مؤسسات أخرى.

٨٣ - ويتوقع أيضاً حدوث موجات حرارية وحالات جفاف فتاكة بتواترٍ أكثر في عامٍ مرتفع درجة الحرارة، مما يزيد مشاكل ندرة المياه في المناطق الجافة كالشرق الأوسط، مثلاً، تفاقماً، ويقلل الإنتاج الزراعي في كثيرٍ من أفقر بلدان العالم. وفي عام ١٩٩٨ أجرى مركز هادلي للتنبؤات والبحوث المناخية، الذي يوجد مقره في المملكة المتحدة، دراسة تَبَيَّنَ منها أن الجفاف الناتج عن تغير المناخ يمكن أن يزيد نصيب السكان الأفارقة من مخاطر الجوع فيصل إلى ١٨ في المائة في الخمسينات من القرن الجديد.

٨٤ - وقد ارتفعت نسبة الخسائر الاقتصادية التي لها صلة بالطقس ارتفاعاً مطَّرِداً في السنوات الأخيرة مما جعل الخوف يدب في قلوب شركات التأمين. وقد بلغ مجموع الخسائر المتصلة بالطقس في التسعينات نحو ٤٣٠ بليون دولار أمريكي، أي أكثر مما كانت عليه في الثمانينات بخمسة أضعاف، كما جاء في بيانات شركة ميونخ ري. ومن بين هذه الخسائر كان مبلغ ١١٢ بليون دولار مؤمنة ومعظمها في البلدان الصناعية. ولم يتضح بعد إلى أي مدى تعكس هذه الخسائر الزائدة تكرر العواصف والفيضانات وأحوال الطقس الشديدة بالمقارنة مع ظاهرةٍ أخرى مثل تزايد أعداد الناس الذين يسكنون في المناطق الساحلية المعرضة للحوادث.

٨٥ - وشركات التأمين قلقة لاحتمال زيادة المطالبات زيادةً سريعة في السنوات القادمة نتيجة لتغير المناخ. وقد حذرت شركة ميونخ من أن مناطق واسعة من العالم، بما في ذلك جنوب الولايات المتحدة وإندونيسيا، يمكن أن تصبح غير قابلة للتأمين. وقال مديرٌ في شركة CGNU، وهي أكثر شركة تأمين في المملكة المتحدة في خطاب أمام المندوبين الذين اجتمعوا في لاهاي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن الخسائر اللاحقة بالممتلكات نتيجة للكوارث ستفوق مجموع قيمة الاقتصاد

العالمي بحلول عام ٢٠٦٥. ولاحظ أنه عند تلك النقطة، "سيفوق دمار الثروة إنتاج الثروة"، وحذر المندوبين من أن صناعة التأمين توشك أن تقع في خطر "الإفلاس وعدم وجود المال" لدفع هذه التكاليف.

- ماهي الخطوات اللازم اتخاذها لمساعدة البلدان والمجتمعات على التأهب لأعاصير من نوع النينيو في المستقبل ؟
- كيف يمكن تعزيز مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصناعة التأمين ؟
- كيف يمكن بعث الحياة في المفاوضات المعطلة المتعلقة ببروتوكول كيوتو ؟

جيم - الكوارث التي هي من صنع الإنسان

٨٦ - رغم أن الكوارث الطبيعية، كالأعاصير المدارية والفياضانات موجودة معنا منذ آلاف السنين فإن العصر الحديث قد أثار أنواعاً جديدة من الكوارث التي هي من صنع الإنسان، كالحوادث الصناعية وانسكاب النفط، والإضرار بالبيئة نتيجة الحروب التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة. وإن الشعوب والأمم الفقيرة معرضة بوجه خاص للأضرار الناتجة عن هذه الكوارث التي أوجدها العصر الصناعي. وقد حدثت في الثمانينات عدة حوادث فتاكة فركزت الانتباه الدولي على الخطر الذي تهدد به الكوارث التي هي من صنع الإنسان :

(أ) في ليلة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ انفجر صهريج تخزين في مصنع لمبيدات الآفات في مدينة فوبال بالهند تملك جزءاً منه شركة يونيون كارباید التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة، انبعثت منه سحابة من غاز إسوسيانات الميثيل السام نحو مدينة الصفيح المسمة جايابراكاش ناغار المجاورة للمصنع ومنها انتقلت إلى باقي المدينة. وقد أدى الحادث إلى وفاة ٠٠٠ ٦ شخص في غضون أسبوع واحد وبلغ عدد الوفايات حتى الآن ٠٠٠ ١٦ نسمة فسجل التاريخ أن هذا واحدٌ من أسوأ الكوارث البيئية في العالم؛

(ب) وفي شهر نيسان/إبريل ١٩٩٦، وقع انفجار وحريق في محطة تشرنوبيل للطاقة النووية في ما كان يعرف بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فسبب ذوباناً جزئياً في قلب المفاعل وأطلق ٧ أطنان من المواد المشعة إلى الجو فلوث الأرض والغذاء والماء في كثيرٍ من أنحاء أوروبا. وبعد عشر سنين ما زال يُعتقد بأن مئات الآلاف من الناس معرضون لخطر سرطان الغدة الدرقية وغيرها من الأضرار الصحية بسبب تعرضهم للإشعاع الناتج عن الحادث؛

(ج) وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، شب حريقٌ في مستودعٍ للمواد الكيميائية في ساندوز، بالقرب من مدينة بازل السويسرية، أدى إلى اطلاق ما يترواح بين ١٣ و ٣٠ طناً من المواد الكيميائية الخطرة إلى نهر الراين فقتلت الأسماك وأضرت بالأحياء المائية لمسافةٍ تصل إلى عدة مئات من الكليومترات باتجاه مصب النهر.

٨٧ - وشهدت السنوات الأخيرة تكرر وقوع الحوادث الصناعية في مختلف أنحاء العالم. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، انفجارٌ وقع في مرفق تخزين متفجرات في شاويانغ بالصين في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ فقتل ١٢٥ شخصاً وتسبب في إصابة ٤٠٠ شخص؛ وبعد ذلك بسنة وقع حادث سير في مدينة لاهور الباكستانية فاطلق غاز الكلور السام مما قتل ٣٢ شخصاً وأصاب ٩٠٠ آخرين واستدعى إخلاء ١٠٠٠ شخص من منازلهم؛ وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٨، وقع حادث سير في مدينة ياوندي بالكاميرون وكان في الشاحنة منتجات بترولية فقتل ٢٢٠ شخصاً وأصاب ١٣٠ بجراح.

٨٨ - ووقع عددٌ من حوادث المناجم في السنوات الأخيرة فتسبب في إلحاق أضرارٍ خطيرة بالبيئة وبصحة الناس. ففي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انسكب ما يتراوح ما بين ٥٠ و١٠٠ طن من السيانيد والمعادن الفلزية الثقيلة إلى نهر تيشا من عملية تشترك فيها أستراليا ورومانيا لتعدين الذهب في شمال رومانيا، فقتل جميع الأحياء المائية على طول ٤٠٠ كليومتر من نهر تيشا. ومما يذكر أن النهر بعد خروجه من أراضي رومانيا يمر بهنغاريا قبل أن يصل إلى يوغوسلافيا ثم يصب في نهر الدانوب. وأخرج صيادو الأسماك مئات الأطنان من السمك الميت من النهر وتعطل آلاف الصيادين عن العمل لمدة سنوات وربما عشرات السنين كما أن مياه الشرب التي يعتمد عليها نحو مليونَي نسمة تلوثت مؤقتاً. واستجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة لطلب المساعدة في الحالة الطارئة من حكومات رومانيا وهنغاريا وحكومة يوغوسلافيا الاتحادية لإجراء تقييم علمي للأضرار التي نتجت عن انسكاب هذه المواد.

٨٩ - ولم تكن الكارثة التي حصلت في منجم رومانيا إلا الأخيرة في سلسلة من حوادث المناجم الفادحة. ففي عام ١٩٩٢ انسكبت كميات كبيرة من السيانيد من منجم سَمِتْفيل في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية فقتلت كل الأحياء الموجودة على مسافة ٢٧ كليومتراً داخل نهر ألاموزا. وفي أواسط عام ١٩٩٥ انفجر سدٌ بالقرب من عملية لتعدين الذهب في غيانا، مما أدى إلى انتشار سحابة من المواد السامة الحمراء طولها ٧٢ كليومتراً في نهر إسيكيبو، الذي يزود سكان المنطقة بالسمك ومياه الشرب. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ انفجر سد تخزين في منطقة منجم لوس فريلس في إسبانيا، فأطلق عشرات آلاف من اللترات في اليوم من الحمأة السامة في نهر غواديامار، مما هدد بأخطار بيئية كبيرة في حديقة دونيانا الوطنية التي تقع باتجاه مصب النهر في رامسار، وهي واحدة من مواقع التراث العالمي ومن أكبر المناطق الرطبة المحمية في أوروبا.

٩٠ - والحروب نوع آخر من حالات الطوارئ المجتمعية التي غالباً ما تسبب أعطالاً واضراراً بيئيةً كبيرة علاوة على التكاليف البشرية التي لا تُعدُّ ولا تُحصى. ومن الأمثلة على ذلك الاضطرابات التي حدثت مؤخراً في شبه جزيرة البلقان. فقد جاء في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية صدر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن الآثار البيئية لأزمة كوسوفو أن القنابل التي قذفتها قوات حلف شمال الأطلسي قد سببت أضراراً كبيرة في بعض المواقع. وطلب التقرير مساعدة دولية لتنظيف البيئة في أربعة "مواقع ساخنة"، وهي مجمَّع بانسويفو الصناعي، ومصنع زاستافا للسيارات، ومحطة نوفي صاد لتكرير النفط، ومجمَّع بور لصهر خامات المعادن. وفي الآونة الأخيرة أكدت فرقة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العاملة في البلقان وجود مشاكل تلوث إشعاعي في عدة مواقع استخدم فيها اليورانيوم المستنفد أثناء الحرب.

- كيف يمكن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتوعية والتأهب لمواجهة الطوارئ على الصعيد المحلي؟
- كيف يمكن أن يُضمن للجمهور "الحق في معرفة" الأخطار الصحية الناتجة عن الحوادث الكيميائية؟
- هل اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بآثار الحوادث الصناعية العابرة للحدود نموذجٌ مفيد للمناطق الأخرى؟ كيف يمكن إدخال أحكام بشأن المسؤولية والتعويض في هذه الاتفاقية وفي ميادين سياسية أخرى؟
- كيف يمكن تحسين عمل الوحدة البيئية المشتركة بين برنامج البيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؟
- كيف يمكن تحسين تعاون برنامج البيئة مع الوكالات الدولية الأخرى الناشطة في مجال التأهب للكوارث والاستجابة لها ؟ وعلى وجه الخصوص ما هي أفضل طريقة لمساهمة البرنامج في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؟
- ما هو الدور الذي يمكن للعسكريين أن يؤدوه في المساعدة على منع حدوث الكوارث البيئية والاستجابة لها؟

المصادر الرئيسية للفرع الثالث

Janet N. Abramovitz, "Averting Unnatural Disasters," in Worldwatch Institute, State of the World 2001, forthcoming, January 2001.

Janet N. Abramovitz and Seth Dunn, "Record Year for Weather-Related Disasters," Worldwatch News Brief, 27 November 1998.

International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, World Disasters Report, 1999 and 2000.

Munich Re Group, topics 2000, Natural Catastrophes-the Current Position, Special Millennium Issue.

Munich Re Group, topics, Annual Review of Natural Catastrophes 1999, 2000.

UNEP Insurance Initiative website: http:/www.unep.ch/etu/finserv/insura

UNEP Awareness and Preparedness for Emergencies at Local Level (APELL) initiative website: http://www.uneptie.org/apell

UNEP, NCAR, UNU, WMO, and ISDR, Lessons Learned from the 1997-98 El Niño: Once Burned, Twice Shy?, October 2000.

UNEP and WMO, Intergovernmental Panel on Climate Change website: http:/www.ipcc.ch/

رابعاً - البعد البيئي للحوار بين الحضارات

ألف - معلومات أساسية

٩١ - أُعلنت سنة ٢٠٠١ **سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات** وذلك لتأكيد أن عملية العولمة الجارية لا تشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية فقط، وإنما تشمل أيضاً الأبحاث الإنسانية والثقافية والروحية وترابط البشرية وتنوعها الغني.

٩٢ - وخلص التقرير الرئيسي، توقعات البيئة العالمية لسنة ٢٠٠٠، الذي أصدره اليونيب مؤخراً، إلى نتيجة مؤداه أنه، ونحن نعبر الطريق إلى الألفية الجديدة، أصبحت العولمة هي النفوذ المسيطر كما أن أوجه التقدم في التكنولوجيا والاتصالات آخذة بتقصير المسافات الجغرافية وإذابة الحدود السياسية. وتزيد ظاهرة العولمة الأخطار التي تهدد ثقافات الأسلاف والمجتمعات الأصلية.

٩٣ - فمن بين الثقافات الـ ٦ ٠٠٠ الموجودة في العالم اليوم يوجد نحو ٤ ٥٠٠ أصلية. ويتكلم الناس في العالم الآن نحو ٦ ٠٠٠ لغة. ومن بين هذه اللغات يوجد نحو ٢ ٥٠٠ لغة مهددة بالانقراض فوراً، وثمة عددٌ أكبر من هذا من اللغات التي أخذت تفقد سياقها الإيكولوجي الذي يبقيها لغات حية تؤدي وظائفها. ولقد ثبت أن ثمة علاقة وثيقة بين مناطق التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي وأن معظم الشعوب الأصلية تعيش في مناطق بالغة التنوع. وهذه البيئات التي تتنوع فيها الأجناس والتي تعيش فيها الشعوب الأصلية مرتبطة ارتباطٌ وثيقاً بالأنشطة الإنتاجية والقيم الروحية. فبينما استغلت الشعوب الأصلية الموارد حافظت مع ذلك على التنوع الهائل للحيوانات والنباتات والنُظم الإيكولوجية.

٩٤ - ومفهوم حفظ البيئة عنصرٌ من عناصر الثقافات القديمة في جميع أنحاء العالم. ومن وجهة نظر الشعوب الأصلية، تُعتبر الطبيعة كياناً كلياً يشكِّل الإنسان فيه مركز العالم الطبيعي. ومن هذا المنظور كل مخلوق مقدَّس، ولا يمكن الفصل بين المقدَّس والدنيوي. والروحانية أسمى أشكال الضمير ويحتاج المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لحماية التراث الغني للشعوب الأصلية.

٩٥ - وإذ ما زال يوجد حتى الآن نحو ٣٠٠ شعب من الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم بين ظهراني حضاراتنا الكثيرة، اختفى عددٌ من الشعوب وحضاراتها في الماضي نتيجة للنزاع العسكري أو الغزو الاجنبي أو السيطرة الاجنبية. وإن إعادة دراسة تاريخ البشرية وما قبل التاريخ من وجهة النظر الإيكولوجية تكشف عن أنماط لتدهور البيئة بفعل الأجناس البشرية.

٩٦ - إن الديانات الرئيسية التسع الموجودة في العالم تمثل فيما بينها بلايين الأشخاص. وجميع الأديان تشترك في قيمة أخلاقية واحدة تقوم على الانسجام مع الطبيعة، وإن وجدت فرجةٌ واسعة فيما بين النصوص الدينية والممارسات الراهنة لأتباع هذه الديانات. لقد كان للدين آثارٌ إيجابية كبيرة على البيئة الطبيعية. ومن شأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، بتشجيعها الحوار بين الأديان، أن تجمع أطراف هذا العنصر المشترك بين ديانات العالم. وتشجيع الحوار عاملٌ مركزي في مقصد هذا الإعلان. والمنشور الذي أصدره اليونيب مؤخراً، الأرض والدين: كتابٌ في التأمل لأجل العمل، إن هو إلا نتاج تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شراكة الأديان من أجل البيئة. ومن شأن الحلقة الدراسية

الدولية المعنية بالبيئة والدين والثقافة التي ستعقد في طهران في شهر نيسان/إبريل ٢٠٠١، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أن تُتيح فرصة فريدة لزيادة العمل على تشجيع الحوار بين الأديان من وجهة نظر بيئية.

٩٧ - وبدون تفهم شعوب العالم للثقافة والأبعاد الروحية لبعضها البعض وتسامحها مع هذه الثقافات والأبعاد لن يتسنى لها أن تحقق السلام. وإن العالم الطبيعي الذي نعتمد عليه سوف يعاني بدوره من أضرارٍ لا يمكن إصلاحها، نظراً إلى الصلة بين البيئة والسلام، وهي صلة يصعب حلها. والأزمة البيئية التي تواجه البشرية لها جذورٌ راسخة في مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك نظم المعتقدات والمواقف الاجتماعية والمفاهيم الشعبية. كما أن نظم الإنتاج والاستهلاك السائدة غير المستدامة وأنماطاً معينة من أنماط النمو الاقتصادي التي عززها المجتمع الحديث تتصل اتصالاً وثيقاً بنظم المعتقدات والمواقف الاجتماعية. ويبين تقرير توقعات البيئة العالمية لسنة ٢٠٠٠ بوضوح أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة لنمو السكان والنمو الاقتصادي وأنماط الاستهلاك فإن البيئة الطبيعية ستوضع تحت ضغط متزايد. وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتُمدَ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اتفق رؤساء الدول الموقعون عليه، ويزيد عددهم على ١١٠ رؤساء، علىَ القيَم الأساسية التي لا غنىً عنها للعلاقات الدولية في القرن الحـــادي والعشرين. وأكـــدوا أنه: "لا ينبغي الخوف من الاختلافات داخل المجتمعات وفيما بينها ولا ينبغي قمعها، وإنما ينبغي احترامها كأصلٍ ثمينٍ من أصول الإنسانية. وينبغي تعزيز ثقافة السلام والحوار بين كل الحضارات تعزيزاً نشطاً." وفيً هذا السياق تدعو الحاجة بإلحاح إلى وجود خلق بيئي جديد يستند إلى القيم البيئية المشتركة على نطاق العالم بأسره.

٩٨ - ومن المؤكد أن فكرة الحوار بين الحضارات ليست فكرة جديدة؛ والواقع أن الولاية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي تعزيز الحوار بين الحضارات كحافز على المشاورات والتعاون بين البلدان لفائدة البيئة العالمية. وإن إعلان مالمو الذي اعتمده المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول، الذي عُقد في السويد في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، وشارك فيه أكثر من ١٠٠ وزير، يدعو إلى إيلاء انتباه خاص للأخطار التي تهدد بها العولمة التنوع الثقافي والمعارف التقليدية وعلى وجه الخصوص ثقافاتً المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية.

٩٩ - ويتيح الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات فرصة لتعزيز التفهم المشترك للتحديات البيئية التي تواجه الحضارات التي تشكل عالم اليوم. وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أهبة الاستعداد لتسلم مركز القيادة والوقوف في طليعة جهود المجتمع الدولي لإيجاد خلق بيئي جديد للقرن الحادي والعشرين.

١٠٠- وإن وثيقة المعلومات الأساسية التالية مقدمة من المدير التنفيذي بمساعدة المشاركين في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات من وجهة نظر بيئية.

باء - مقدمة

"ليس التنوع أساس الحوار بين الحضارات فقط، وإنما
هو أيضاً الحقيقة التي تجعل الحوار ضرورياً."
كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

١٠١- اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٥٣ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بـ "المنجزات الحضارية المتنوعة للبشرية، والتعدد الثقافي المتبلور، والتنوع البشري الخلاق" وأكدت "أن المنجزات الحضارية تشكل التراث الجماعي للجنس البشري ، وأنها توفر مصدراً للإلهام والتقدم للبشرية جمعاء". ورحبت الجمعية بـ "الجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي لتعزيز التفاهم عن طريق الحوار البناء بين الحضارات ونحن على أعقاب الألفية الجديدة" وبالإضافة إلى ذلك قررت أن تعلن سنة ٢٠٠١ "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات" . ودعت الجمعية العامة "الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، إلى تخطيط وتنفيذ برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية ملائمة لتعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات ، بوسائل من بينها تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية ونشر المعلومات والمواد الأكاديمية بشأن الموضوع، وإلى إبلاغ الأمين العام بما تقوم به من أنشطة".

١٠٢- يُقصد بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات أن تتيح فرصة لتأكيد أن عملية العولمة الراهنة لا تشمل فقط الجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية وإنما يجب أيضاً أن تركز على الأبعاد الإنسانية والثقافية والروحية وعلى ترابط البشرية وتنوعها الغني. وبينما يُعترف بأن العولمة وما تسفر عنه من حرية تنقل الأفكار والأشخاص تمكن من حوارت لا سابقة لها بين الأفراد والمجتمعات والثقافات، فهي تؤثر أيضاً تأثيراً كبيراً على أنماط الحياة وأنماط السلوك وعمليات اتخاذ القرارات وأساليب الإدارة، والإبداع، وأشكال التعبير. وتستند هذه المبادرة أيضاً إلى الاعتراف بأن ثمة حاجة إلى التزام مجدد بتعزيز وتنمية التعاون والتفاهم الدوليين على أساس الاعتراف بتساوي الأفراد والمجتمعات في الكرامة وعلى حقيقة أن كلاً منهم يساهم مساهمة فريدة في تقدم البشرية.

١٠٣- في آب/أغسطس ١٩٩٩، عين الأمين العام السيد جاندومينكو بيكو ممثلاً شخصياً له لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات لمساعدته في هذه المهمة. وتحدث السيد بيكو في تقريره إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة الوارد في مرفق تقرير الأمين العام عن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات (A/54/546)، بالتفصيل عن الأساس المفاهيمي لهذه المبادرة وحقيقتها وأهدافها. فقال: "يتشاطر أعضاء الأمم المتحدة مجموعة من القيم المشتركة، كما هو مبين في الميثاق. وسوف يؤدي توسيع نطاق هذا القاسم المشترك للقيم، بحكم التسمية ذاتها، إلى تيسير الحوار، نظراً إلى أن الدول الأعضاء سوف تتشاطر المزيد من هذه المبادئ المشتركة.... ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد عن طريق السعي إلى كفالة الحفاظ على الهويات أثناء عملية التوسع هذه.... فرسالة التنوع، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تكون بمثابة أداة لحماية الهويات المتميزة ، عندما يتسع نطاق القاسم المشترك للقيم التي تجمعنا جميعاً. وكلما ازداد تقدير الناس للتنوع ازداد عمق الاحساس بالهوية وقام تعاظم القاسم المشترك للقيم على أساس أقوى. ومن شأن هذه التطورات أن تؤدي بدورها إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة." ومضى السيد بيكو فقال: "ولذا سيكون من المناسب

لو تمكنت روح الحوار بين الحضارات من فتح الباب لعملية تَصالُح كبيرة في جزء أو أكثر من أجزاء العالم. وكما حدث في التسعينات، حيث استعمل الكثيرون ممن خاضوا الحروب خطر التنوع كمبرر للصراع، فربما ، في المستقبل ، سيلجأ الذين يسعون إلى السلام إلى استخدام روح الحوار بين الحضارات كوسيلة للمُضي قدماً."

١٠٤- ورحبت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بقرار الأمين العام تعيين ممثل خاص لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ودعت جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التخطيط وتكثيفه وإلى تنظيم برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية لتعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات. واقترحت لجنة الأمم المتحدة المشتركة للإعلام في دورتها السادسة والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، لدى مراجعة خطة الحوار (JUNIC/2000/6) ، للسنة شعاراً هو "التنوع ليس تهديداً".

١٠٥- ولبدء سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤتمر مائدة مستديرة عشية قمة الأمم المتحدة للألفية، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد عقد مؤتمر المائدة المستديرة بدعم من رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورأسه المدير العام لليونسكو. وحضر المؤتمر ١٢ رئيس دولة (أفغانستان، إندونيسيا، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، جورجيا، السودان ، قطر، لاتفيا، مالي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا)، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووزراء خارجية أذربيجان والعراق وكوستاريكا ومصر والهند من بين الحاضرين، وكذلك عددٌ من الشخصيات الرسمية والعلماء والكتاب والفنانيين.

١٠٦- وفي اليوم نفسه أعلن الأمين العام تشكيل فريق من ١٦ شخصية مرموقة للعمل مع ممثله الخاص في إعداد تقرير يُقدم إليه في أواخر صيف ٢٠٠١، قبل تقديمه إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وقال الأمين العام، لدى إعلانه تشكيل هذا الفريق، بالإشارة إلى التقرير المتوقع: "إن تلك التأملات ستبدأ من إدراك أنه يجب علينا أن نستخدم التنوع باعتباره مكسباً في عالمٍ مترابط بصورة متزايدة. والواقع أن مفهوم التنوع كتهديد إنما هو بذرة الحرب بعينها؛ فالتنوع ليس فقط أساساً للحوار بين الحضارات وإنما هو أيضاً الحقيقة التي تجعل هذا الحوار ضرورياً."

١٠٧- وقال الأمين العام في تقريره إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (A/55/492/Rev.1) : "ويمكن لهذا الجهد المفاهيمي ، أن يتمحور في سعيه إلى تحقيق تلك الأهداف حول ما يلي: إساءات التسعينات؛ التنوع والأمم المتحدة؛ التنوع بوصفه الوجه الإنساني للعولمه؛ الحوار كبذرة لمثال جديد للعلاقات الدولية". ولما كانت القدوة خير وسيلة لإبلاغ المقصود بشكل مقنع، اقترح الأمينَ العام أيضاً عرض أسماء اثني عشر شخصاً من مجتمعات متنوعة تخطوا "الحاجز" واتصلوا بـــ "الآخر"، وسرد لأنشطتهم في لقطات تلفزيونية قصيرة. وستعرض هذه اللقطات التلفزيونية الاثنتي عشرة البالغ طول كل واحدة منها ٣٠ ثانية على جميع محطات التلفزيون في العالم لإعادة بثها أكبر عدد ممكن من المرات خلال عام ٢٠٠١.

١٠٨- وإن تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات هو مفتاح مهمة اليونسكو وبرامجها. فقد جاء في دستورها أن اليونسكو أنشئت بهدف القيام من خلال العلاقات التعليمية والعلمية والثقافية بين شعوب العالم، بالعمل على تحقيق أهداف السلم الدولي والرفاهية المشتركة للبشرية التي أُنشئت الأمم المتحدة من أجلها والتي أعلنها ميثاقها. وبناء على هذا الاعتراف، نيطت باليونسكو مسؤولية خاصة للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

١٠٩- وتعزيز التعاون الدولي في ميدان البيئة أمرٌ أساسي في مهمة برنامج البيئة. فكما أكد قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (دال – ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، والذي أُنشئ بموجبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، تُشكل مشاكل البيئة مجالاً جديداً وهاماً للتعاون الدولي،... ويتطلب تعقد وترابط هذه المشاكل نُهُجاً جديدة لمعالجتها. وقال السيد محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في خطابه أمام الدورة الثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، إن من الطبيعي أن يدرس الحوار بين الحضارات والثقافات القضايا الحيوية والملحة للبشرية؛ ومن أهم هذه المشاغل العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

١١٠- والواقع أن الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات يتيح فرصة فريدة لتعزيز الجهود الدولية الجارية للتغلب على التحديات البيئية التي تواجه البشرية. فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة مظهرٌ هام من مظاهر تنوع الثقافات في العالم، ولا يمكن التهاون في تقدير الأبعاد الروحية والأخلاقية لحل مشاكل البيئة. وإن العمل على تحقيق هذه الغاية هو بالضبط الذي أدى إلى عقد الاجتماع الوزاري في مالمو. فقد جمع هذا الاجتماع بين أكثر من ١٠٠ وزير رحبوا بإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠٠١ باعتبارها سنة الأمم المتحدة الدولية للحوار بين الحضارات. وكما جاء في الميثاق العالمي للطبيعة الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٢، بناء على مبادرة من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ما يلي: "إن جذور الحضارة راسخة في الطبيعة التي شكلت ثقافة الإنسان وأثرت في جميع المنجزات الفنية والعلمية، فإن انسجام الإنسان في حياته مع الطبيعة يعطي الإنسان أكبر فرصة لتطوير إبداعيته وللراحة والترفيه".

١١١- هذا التقرير مقدم لمساعدة المنتدى البيئي الوزاري العالمي/الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة في تخطيط الاجتماع الذي سيعقد في نيروبي في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، كنقطة بارزة في برنامج الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات من وجهة نظر بيئية. وقد نُظم هذا الاجتماع استجابة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، الذي شجعت فيه جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على مواصلة تقوية المبادرات الملائمة على جميع المستويات لتعزيز الحوار في جميع الميادين بغية تعزيز الاعتراف المتبادل والتفاهم بين الحضارات وفي داخلها.

جيم - ثقافة السلام

١١٢- أشار الممثل الشخصي للأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، إلى ما يلي: "إن الحوار بين الحضارات ليس مفهوماً جديداً كل الجدة في الأمم المتحدة. فقد

سبقته مفاهيم أخرى لها مقاصد مشابهة أو مكملة، في قرارات الجمعية العامة التي اعتُمِدَت في الآونة الأخيرة، مثلاً في موضوعي ثقافة التسامح و السلام." وتعتبر اليونسكو سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات خطوة منطقية بعد الاحتفال في عام ٢٠٠٠ بالسنة الدولية لثقافة السلام؛ وأكدت العلاقة المفاهيمية المترابطة بين السنتين، في قرارٍ اعتمده المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين بعد المائة، في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٠.

١١٣- ويشمل مفهوم الثقافة كل القدرات والعادات التي يكتسبها الناس بوصفهم أعضاء في مجتمع. وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في البيان الذي أدلى به في الاجتماع الدولي المعني بالثقافة والبيئة، الذي عُقد في الفترة من ٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، في برانسكا ستيافنيكا، سلوفاكيا: "إن الثقافة هي كامل مجموعة الحلول المركّبة التي يرثها المجتمع البشري أو يتبناها أو يقترعها لكي يواجه تحديات بيئيته الطبيعية والاجتماعية" وعلى غرار ذلك، جاء في المادة ١ من الإعلان المتعلق بثقافة السلام الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين إن ثقافة السلام مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأشكال السلوك وطرق المعيشة التي تقوم على... الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئية للجيل الحاضر والأجيال المقبلة. وتنص المادة ٣ من الإعلان المذكور على أن تنمية ثقافة السلام تنميةً أتمَّ ترتبط ارتباطاً لا انفكاك له بعملية تعزيز التنمية المستدامة.

١١٤- أعلنت الجمعية العامة، بقرارها ٢٥/٥٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي لثقافة السلام واللا عنف لأطفال العالم. ويضم برنامج العمل لثقافة السلام، الذي اعتُمِدَ على أساس العقد الدولي لثقافة السلام، فرعاً يُعنى بالتدابير اللازم اتخاذها لتعزيز التنمية الاقتصاديةَ والاجتماعية المستدامة، ويدعو إلى بناء القدرات في استراتيجياتٍ ومشاريع إنمائية لضمان الاستدامة البيئية، بما في ذلك حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتجديدها.

١١٥- وإن الحق في العيش في بيئة سلمية وآمنة خالية من الحروب والنزاعات المسلحة أمرٌ أساسي لرفاهية الإنسان. وهو أساسي أيضاً لحماية البيئة. فقد نص المبدأ ٢٦ من مبادئ إعلان استوكهولم على أنه "يجب توفير السلامة للإنسان وبيئته من آثار الأسلحة النووية وجميع وسائل الدمار الشامل"، وجاء في المبدأ ٢٥ من إعلان ريو أن "السلام والتنمية وحماية البيئة أمورٌ مترابطة لا يمكن تقسيمها". فالمعروف أن أخطار الحرب لا تنتهي بحلول السلام كما جاء في تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدد من الحالات، وبخاصة حرب الخليج في عام ١٩٩١. وقد تأكد ذلك في فترة أقرب عهداً، في التقرير عن الآثار البيئية للنزاع في كوسوفو الذي أعدته فرقة العمل المشتركة المعنية بالبلقان، والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وكانت برئاسة السيد بيكا هافيستو.

١١٦- وقد شهدت نهاية الحرب الباردة زيادة كبيرة جداً في عدد الصراعات المسلحة الداخلية، وبوجه خاص في إفريقيا. وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا (A/52/871-S/1998/318)، على وجه التحديد التنافس على موارد الأرض والمياه النادرة والموارد الطبيعية الأخرى والمعادن من بين أسباب زيادة إعداد الصراعات

المسلحة في إفريقيا. وهذا الوضع هو منشأ أعداد اللاجئين في العالم المتزايدة باستمرار. وكما قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يوجد أكثر من ٢١،٥ مليون لاجئ في العالم. وثمة تقرير عن الأثر البيئي للاجئين في غينيا، أعده في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يتضمن أدلة كثيرة على الآثار المدمرة التي يلحقها اللاجئون بالبيئة. وما لم تُعكس الاتجاهات الراهنة إلى الوراء فمن المرجح أن يؤدي ما يُتنبأ به تفاقم ندرة الموارد الطبيعية، وبوجه خاص موارد المياه، إلى زيادة تفاقم الصراعات.

١١٧- وقال رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في بيانه أمام المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والثلاثين، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩: "لما كان النكوص في عملية التنمية الفكرية يكاد يكون مستحيلاً، فإن النتيجة سلامٌ دائم وواسع المدى يشمل السلام بين الثقافات والديانات والحضارات وكذلك السلام بين الإنسان والطبيعة. وأعتقد أن هذا السلام بين الإنسان والطبيعة هو الأكثر أهميةً في الوقت الحاضر."

١١٨- فالبيئة جزءٌ لا يتجزأ من مفهوم السلام والأمن الدولي. وقد اتضح بجلاء متزايد خلال العقود القليلة الماضية أن مفهوم السلام والأمن أوسع بكثير من بعده العسكري. وأدرك الناس أن أمن الأمم يتوقف - بنفس المقدار على الأقل - على الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستقرار البيئة. فالمشاكل البيئية تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية وتتجاهل الانقسام بين الشمال والجنوب. وتنشأ الأخطار التي تهدد البيئة من جملة أمورٍ منها إمكانية ارتفاع درجة الحرارة في العالم وما يرتبط بها من ارتفاع في منسوب مياه البحر، والجفاف، والتصحر، والأحداث الجوية الشديدة، والكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، وندرة المياه وتلوثها، وفقدان التنوع البيولوجي، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات، وظهور أمراض جديدة. وهذه كلها تهدد بأخطار كبيرة على السلم والأمن في العالم أجمع.

١١٩- وفي هذا السياق ذكر الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن أسباب النزاع وعن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا (A/52/871-S/1998/318)، على وجه التحديد تحقيق التنمية المستدامة كعاملٍ مساهمٍ كبير في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا. ولاحظ الأمين العام أيضاً في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامجٌ للإصلاح" (A/51/950): من بين التحديات التي تواجه المجتمع العالمي في القرن القادم لن يوجد أعتى ولا أدهى من تحقيق توازنٍ مستدام بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية موارد الأرض ومشاعاتها ونظم إقامة الحياة.

١٢٠- وعلق الأمين العام في تقريره إلى جمعية الألفية المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) بقوله : "تعهد مؤسسو الأمم المتحدة، حسب ما جاء في الميثاق، بالدفع للرقي الاجتماعي قُدماً ورفع مستوى الحياة في جوٍ من الحرية أفسح، وفوق كل شئ التحرر من العوز ومن الخوف. إلا أنهم لم يكونوا ليتوقعوا في عام ١٩٤٥ الحالة الملحة التي نواجهها اليوم إلى تحقيق هدف ثالث وهو: حرية الأجيال القادمة في مواصلة كسب معاشها على سطح الكوكب. ونحن بصدد الإخفاق في إتاحة تلك الحرية لها. وبالعكس فإننا ننهج ننهب مستقبل أطفالنا ثمناً لممارساتٍ غير

مستدامة بيئياً في الوقت الحاضر." وأعلن رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا جمعية الألفية للأمم المتحدة في نيويورك، عندما اعتمدوا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ : "يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شئ آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم."

١٢١- وجاء في التقرير المعنون موارد العالم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، الذي أُعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التنمية البشرية وأمن البشرية متصلان في كل وجه اتصالاً وثيقاً بإنتاجية النظم الإيكولوجية. وإن مستقبلنا يتوقف توقفاً تاماً على استمرار حيوية هذه النظم. ويكاد المرء يقول إن التنمية المستدامة مرادفٌ للسلم والأمن في القرن الحادي والعشرين. وفي سياق التعاون الناشئ والمعزز بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو، يتضح من مذكرة التفاهم التي وُقعت بين المنظمتين، أن البرنامج ينوي أن يعمل في تعاون وثيق مع اليونسكو على تنفيذ الأبعاد البيئية لخطة العمل للعقد الدولي لثقافة السلم وعدم العنف لأطفال العالم.

دال - الثقافة والتنمية والحضارات

١٢٢- إن الحضارة الإنسانية لوحة مزايكو مؤلفة من ثقافات مختلفة مما أسفر عن تنوع الثقافات إلى حدٍّ هائل في كل أنحاء الكرة الأرضية ومن أهداف الحوار بين الحضارات نشر المعرفة بالخلفية التاريخية والثقافية للشعوب التي تعيش في ظروف مختلفة وفي مناطق مختلفة من العالم وتقدير هذه الخلفية. وتكمن العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية في جميع ثقافات العالم. ومن المعترف به على نطاق واسع أن التنمية المنفصلة عن سياقها الإنساني والثقافي، أي بعبارة أخرى التنمية الاقتصادية دون وجه إنساني، إنما هي جسدٌ نام بلا روح. وإذا كانت التنمية الاقتصادية دائماً جزءاً من ثقافة الشعب فينبغي أن تكون التنمية المستدامة بذرة لظهور ثقافة عالمية مجددة للبشرية في الألفية الجديدة.

١٢٣- وأكد إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية، الذي اعتمده في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ المؤتمر العالمي المعني بالسياسات الثقافية، أنه "يمكن القول إن الثقافة بمعناها الأوسع هي كامل الملامح الروحية والمادية والفكرية والعاطفية المعقدة والمتميزة، التي تميز المجتمع كمجموعة اجتماعية. فهي لا تشمل الفنون والآداب فقط، وإنما تشمل أيضاً طرق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات." وإن الأمم المتحدة، إذ أعلنت الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٧ العقد العالمي للتنمية الثقافية، أكدت أهمية الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية. وفي عام ١٩٩٢ شكل الأمين العام لجنة عالمية مستقلة للثقافة والتنمية لإعداد تقريرٍ موجه نحو السياسة العامة، يتناول التفاعلات بين الثقافة والتنمية.

١٢٤- وأكد هذا التقرير المعنون تنوعنا الإبداعي، والذي قُدم إلى الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يؤكد أن التنمية تشمل ليس فقط الحصول على البضائع والخدمات، وإنما تشمل أيضاً الفرصة لاختيار طريقة للعيش معاً تكون كافية تمام الكفاية وقيِّمة وتلقى التقدير، وبذلك تشجع الوجود البشري المزدهر بجميع أشكاله وبكليته. وجاء في التقرير أن الثقافة يمكن أن تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي السريع أو منعه. وفي الفصل المتعلق بالثقافة والبيئة، لاحظ التقرير أنه يجب

أن يُنظر إلى التنمية المستدامة على أنها جزءٌ لا يتجزأ من عملية الثقافة المستمرة، حيث يمكن تلبية احتياجات الجيل الراهن دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وإذ اعترف التقرير بأن التنمية المستدامة مفهومٌ ذو جوانب متعددة، لاحظ أن أي نهجٍ لا يتجاوز مجرد تناول التبادلات الفيزيائية-البيولوجية فقط بين المجتمعات والبيئة - أي أثر البيئة على الإنسان والعكس بالعكس - يظل نهجاً غير كامل. ودعا التقرير إلى سلوك نهجٍ متنوع يأخذ في الحسبان المواقف المختلفة تجاه الثقافة والبيئة والتنمية.

١٢٥- واعترف برنامج العمل الذي اعتمده في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية في استكهولم، السويد، بين مبادئه التوجيهية، بأن التنمية المستدامة وازدهار الثقافة مترابطان. وأكد أن التنوع الثقافي، باعتباره واحداً من العناصر الرئيسية التي تكوِّن سياسة التنمية الداخلية والمستدامة، يجب تنفيذه بالتنسيق مع السياسات المعتمدة في مجالات اجتماعية أخرى، على أساس نهج متكامل، وأن أي سياسة للتنمية يجب أن تكون حساسة جداً للتنوع الثقافي.

١٢٦- وفي سياق الحوار بين الحضارات، من الأهمية بمكان تبادل الخبرات بشأن الطرق التي دمجت بها مختلف ثقافات العالم البعدَ البيئي في العلاقة بين الثقافة والتنمية. وأهم حتى من ذلك، يجب أن يتم هذا العمل بغية التعلم من أخطاء الماضي وإعادة تقييم كيفية إسهام تدهور البيئة في اختفاء وانهيار حضارات قديمة. وفي هذا السياق طُلب من السيد وول سوينكا، الكاتب النيجيري الذي فاز بجائزة نوبل للأدب في عام ١٩٨٦، في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في نيويورك في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن يعلن بداية سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات وما تعنيه دراسة الماضي للحصول على أجوبة لتقدم البشرية. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن نفس الماضي لا يمكن تجنبه إذا ما أراد المرء أن يفهم الوقت الحاضر.

١٢٧- ومن المعروف جيداً أن الحضارات الماضية قد اختفت نتيجة لصراع مسلح أو غزو أجنبي أو سيطرة أجنبية. ومن شأن إعادة دراسة تاريخ البشرية وما قبل التاريخ من زاوية بيئية أن تكشف عن أنماط معينة لتدهور البيئة الأنثروبوجيني، أي من زاوية أصل الإنسان. وهكذا يمكن أن يكون الصيادون وجامعو الأشياء في العصر الحجري في انقراض أنواع رئيسية وربما ساهموا أيضاً في انقراض الأنواع في مختلف أنحاء العالم. والواقع أن حضارات العصر الحجري الحديث والعصر القديم والعصور الوسطى ربما سببت تعرية أراضٍ صالحة للزراعة أو أزالت الغابات منها أو أدت إلى تملُّحها أو إلى حدوث التصحر على نحو مشابه – وإن كان على نطاق أضيق مما سببته الممارسات الزراعية الحديثة. وقد زودتنا أوجه التقدم التي تحققت مؤخراً في تقنيات إعادة بناء التاريخ القديم أدلة إضافية على كيفية انهيار الحضارات القديمة نتيجة لممارسات اقتصادية وبيئية غير مستدامة. ويعطينا التقرير المعنون موارد العالم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ عدداً من الأمثلة التاريخية على حسن استخدام النظم الإيكولوجية وسوء استخدامها. فهو يوضح ما حدث لمقاطعات الإمبراطورية الرومانية الواقعة في شمال إفريقيا (من سنة ٥٠ قبل الميلاد إلى سنة ٤٥٠ بعد الميلاد)، التي كانت مخازن الغلال العالية الإنتاج، إذ تدهورت تدريجياً لأن مطالب الرومان من الغلال دفعت بالزراعة إلى الأراضي الحدية المعرضة للتعرية. وأورد إد آيرس، في كتابه المعنون: عرض الله الأخير التفاوض على مستقبل قابل للاستدامة (God's Last Offer: Negotiating for a Sustainable Future)، الأمثلة الموثقة التالية :

(أ) ازدهرت حضارات سومر القديمة لفترة تزيد على ألفي سنة، وظهرت خلالها ثمان من أوائل مدن العالم في المنطقة التي تُعرف اليوم بالعراق. وفي الألفية الثالثة قبل الميلاد طوَّر سكان مدينة أُوروك، الذين كان يبلغ عددهم نحو ٥٠ ٠٠٠ نسمة، نظاماً للزراعة الكثيفة المعتمدة على الري من نهري دجلة والفرات. ولكن حرارة الطقس أدت إلى ارتفاع نسبة تبخُّر المياه فولدت تملح التربة على نطاق واسع. وبحلول سنة ١٧٠٠ قبل الميلاد، لم يعد في إمكان السومريين أن يطعموا أنفسهم فسقطوا أمام الغزاة. وانهارت الحضارة وعادت المدن الثماني فتحولت إلى تراب. وربما تفسر عوامل مشابهة اختفاء حضارات الهارَبّان حوالي سنة ١٧٥٠ قبل الميلاد، وكانت هذه الحضارات قد نشأت حوالي عام ٢٣٠٠ قبل الميلاد في حوض نهر السند فيما يعرف الآن بباكستان؛

(ب) ونشأ مجتمع وادي تيهواكان قبل حوالي ٧٠٠٠ سنة في المنطقة الجنوبية والوسطى مما يعرف اليوم بالمكسيك. وكان واحداً من أوائل مجتمعات العصر الحجري الحديث التي انتقلت من الصيد إلى الزراعة. وبحلول عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد كان نحو ٥٠ في المائة من محاصيل هذا المجتمع تعتمد على الري، وبحلول عام ١٠٠٠ قبل الميلاد كان نحو ٨٠ في المائة منها يعتمد على الري. ولا يعرف بالضبط ما الذي حصل لمجتمع تيهواكان الزراعي المتحضر. ولكن بعد بضعة قرون تناقصت غلال محاصيلهم تناقصاً شديداً وآلت حضارتهم إلى زوال؛

(ج) وربما كانت إزالة الغابات السبب الرئيسي في اختفاء حضارة المايا بعد ٣٠٠٠ سنة من الازدهار في أنحاء مما يعرف الآن بجنوب المكسيك وأمريكا الوسطى؛

(د) ومن المرجح أيضاً أنه عندما ازداد عدد سكان جزر إيستر عن طاقة الجزر الطبيعية على الوفاء باحتياجاتهم انهارت حضارة هذه الجزر التي دام ازدهارها ١٠٠٠ سنة.

١٢٨- وتكشف إعادة دراسة تاريخ البشرية أيضاً عن وجود أخلاق بيئية متكاملة ثقافياً ساهمت في تقليل ضغط الأنشطة البشرية على البيئة إلى الحد الأدنى. ويوجد أصل حفظ البيئة والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في حد ذاته في ثقافات قديمة عاشت في مختلف أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص في ثقافات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والتقليدية. ولعل التعلُّم من هذه الحضارات التي ترسخ جذورها في الطبيعة أن يساعدنا على جعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. وإذا ما أردنا أن نحوِّل هذا الحلم إلى حقيقة فيجب علينا أن نكرس مزيداً من الانتباه للتفاعل بين الثقافة والبيئة. ويتيح الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات فرصةً استثنائيةً لنا جميعاً لنتعلم أكثر عن الممارسات البيئية المستدامة التي أخذت بها الشعوب الأصلية، وأهم من ذلك كثيراً أن نزيد الجهود الدولية الهادفة إلى حفظ الثروة الفريدة للبشرية والمحافظة على استمرارها.

هاء - التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي والشعوب الأصلية

١٢٩- يوجد ٣٥٠ مليون نسمة من السكان الأصليين في العالم يعيشون في أكثر من ٧٠ بلداً ويستفاد من تقرير للصندوق العالمي للطبيعة أن نحو عشرين في المائة من مساحة اليابسة في العالم و٨٥ في المائة من مناطقها المحمية تقطنها شعوب أصلية. ويعيش نصف هؤلاء السكان في الغابات المدارية

الماطرة والتي يعرف أن فيها ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي على سطح كوكبنا. ومن بين ما يقدر بـــ٦٠٠٠ ثقافة في العالم يوجد ٤٥٠٠ ثقافة أصلية. وتقول اليونسكو إن ثمة ٦٠٠٠ لغة ينطق بها الناس في العالم اليوم ولكن نحو ٢٥٠٠ لغة من هذه اللغات معرضة لخطر الاندثار الفوري، وأن عدداً أكبر حتى من ذلك مهدد بفقدان السياق البيئي الذي يحافظ عليها كلغات عاملة. وإن أثر اختفاء كل لغة يقارن بأثر سقوط قنبلة على متحف. وجاء في دراسة للصندوق العالمي للطبيعة أن ستة بلدان من بين البلدان التسعة التي يوجد فيها ٦٠ في المائة من جميع لغات البشر، هي أيضاً مراكز للتنوع البيولوجي الكثير. ومن بين أكبر ١٢ مركزاً للتنوع البيولوجي، يوجد ١٠ مراكز موزعة بين البلدان الخمسة والعشرين التي تحتوي على أكبر عدد من اللغات المتوطنة. والواقع أن التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً لا انفكاك له. ولذلك توجد علاقة وثيقة جداً بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي والشعوب الأصلية.

١٣٠- وعلى مر التاريخ طورت الشعوب الأصلية أنماط معيشة وثقافات متصلة اتصالاً وثيقاً بالطبيعة وقد نشأت نظم قيمها ومعتقداتها لتمكينها من احترام الطبيعة والعيش في انسجام مع الطبيعة وحفظ تنوع الأحياء الذي تعتمد عليه. والبيئات الكثيرة التنوع التي تقطن فيها الشعوب الأصلية مرتبطة ارتباطاً عميقاً بأنشطتها الإنتاجية وقيمها الروحية. وقد استخدمت الشعوب الأصلية تنوع الجينات والأنواع والنظم البيئية الكبير وحافظت عليه منذ فجر ظهور الإنسان على ظهر الأرض. وقد تم تحديد الخصائص التالية لإدارة الموارد الطبيعية من قبل الشعوب الأصلية: ارتباطها ارتباط الجدود بالأرض والموارد؛ إدارة أقاليم أو مساحات واسعة؛ الحقوق المشتركة في الموارد؛ النظم التقليدية للسيطرة على موارد الأرض واستخدامها وإدارتها؛ المؤسسات التقليدية وهياكل القيادة للحكم الذاتي واتخاذ القرارات؛ نُظُم اقتسام المنافع؛ المعرفة التقليدية بالبيئة؛ اقتصادات تمكنها من عيش الكفاف ولكنها مكتفية ذاتياً إلى حد كبير وتعتمد على تنوع الموارد بدلاً من الاعتماد على زراعة واحدة أو على نظم بيئية مبسطة.

١٣١- وتعتمد طريقة معيشة معظم الشعوب الأصلية اعتماداً مباشراً على التنوع البيولوجي. وغالباً ما تستخدم المعتقدات الثقافية والدينية والقيم الروحية التقليدية لمنع الإفراط في استغلال الموارد ولاستدامة النظم التي تعيش فيها المجتمعات الأصلية لما فيه منفعتها ومنفعة الأجيال القادمة. ومفهوم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، فهو واحد من الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، متأصل في نظم القيم التي سادت في المجتمعات الأصلية والتقليدية وينظر إلى الطبيعة من زاوية كثير من الشعوب الأصلية على أنها كل لا يتجزأ وأن الإنسان يقف في مركز هذا النهج الكلي.

١٣٢- ويقول الكاتب غراهام بينز، إن هذا النهج الكلي تعبر عنه كلمة "فانو" باللغة الفيجية على أفضل وجه، فهذا مفهومٌ واسع الانتشار بين المجتمعات القاطنة في جزر المحيط الهادئ. فالأرض في نظر الفيجيين وكل ما ينمو فيها والسكان الذين يستمدون معاشهم منها إنما هم كلٌّ واحدٌ لا يتجزأ. ويستخدم كثيرٌ من الشعوب الأصلية رمز الدائرة وهو رمزٌ للمجتمع الشامل الذي يعتني أفراده بعضهم ببعض حيث يحترمون الفرد ويعترفون بالترابط في رؤية واحدة أو خَلْق واحد. ويعتقدون بأن الإنسان جزءٌ من الطبيعة ومن ثَم فإن حياة البشر الجيدة تُفهم بأنها الحياة التي تكون في انسجام مع الطبيعة.

١٣٣- والأرض في نُظم المعتقدات الدينية للشعوب الأصلية هي "الأم الروحية" التي تعطي الحياة والتغذية والمعاش، وتشكل الهوية الثقافية والروحية. والأرض موروثة عن أجدادٍ متسلسلين على مر

العصور. وهي ملكٌ مقدسٌ يشترك الناس في ملكيته لفائدة الأجيال المقبلة. فأبناء قبيلة الإيروكوا في أمريكا الشمالية، مثلاً، كانوا يخططون للجيل السابع عندما يتخذون قراراتهم. ويقول جيف مكنيلي، من الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، إن هذا الإطار الزمني يطابق طول حياة الشجرة التي هي أكثر ما تكون انتشاراً في منطقتهم.

١٣٤- ومن هذا المنظور يكون كل الخَلْق مقدساً ولا يمكن الفصل بين المقدس والدنيوي. وتشبه الطبيعة بأنها ملهِمةٌ أو سماوية ولذلك تكون موضع احترام وتبجيل. وقد جاء في إعلان اجتماع الأرض المقدسة الذي اعتُمد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بالاقتران مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: "إنما نعتقد بأن العالم مقدَّس لأن الكل واحد. ونعتقد بقدسية وتكامل كل الحياة وكل أشكال الحياة. ونؤكد مبادئ السلم وعدم العنف في حكم تصرف الناس بعضهم تجاه بعض وتجاه كل الحياة."

١٣٥- ومفهوم المناطق المحمية متأصلٌ في معظم نظم الشعوب الأصلية وقد أنشئت المناطق الثقافية للشعوب الأصلية قبل آلاف السنين من ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي روجته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروندتلاند). وقبل آلاف السنين من إنشاء حديقة يلوستون الوطنية في الولايات المتحدة في عام ١٨٧٢، كانت المجتمعات التقليدية قد أنشأت بعض أشكال المناطق المحمية، أحياناً لمقاصد دينية وأحياناً لأسباب اجتماعية. ويمكن أيضاً أن نرى توليفة من النهجين كليهما في مجتمعات تقليدية معينة. فمثلاً يَعتبر سكان الغابات في بنن وكوت ديفوار غابتهم مقدسة وتقوم إدارة هذه الغابات على نظام من المحظورات الدينية. ويقول مكنيلي إن مساحة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة من جميع الأرض الواقعة في ولايات الهند الشمالية الشرقية، كولاية مانيبور، مثلاً، تظل دائماً مكسوة بالخضرة الطبيعية على شكل حدائق مقدسة.

١٣٦- بل إن بعض المجتمعات القديمة طوَّرت نظماً مفصلة لإدارة الموارد الطبيعية تنفَّذ في ظل نظام من العقوبات الاجتماعية والأدبية، وحتى الاقتصادية أحياناً. فكثير من المجتمعات التقليدية كترعان داياك، مثلاً، في غرب كليمنتان، أو شعوب منطقة الأمازون في بيرو، أنشأوا مناطق محمية ملكيتُها مُشاعَة ووضعوا قوانين تحكم استغلال الأنواع التي تعيش في هذه المحميات. والهدف من وراء هذه الممارسات هو المحافظة على هذه الموارد في المجتمع الراهن وللأجيال المقبلة. ويوجد في بابوا غينيا الجديدة ٨٤٧ لغة معروفة، وقد حوفظ على الأحياء البرية فيها بحقوق تحد من إمكانية الوصول إليها وتقيد بعض الصيد وتوفر حماية تامة لأنواع معينة (أنظر حفظ الطبيعية التقليدي في بابوا غينيا الجديدة، قامت بتحضيره لويز موروتا، وجون بيرنتا، ووليم هيني Traditional Conservation in Papua Guinea, edited by Louise Morauta, John Pemetta and William Heaney). وفي المناطق الجافة، كجيبوتي مثلاً، طور العَفار قانوناً تقليدياً ملاءماً لإدارة الموارد إدارة سليمة، وهو يناسب أصلهم البدوي. ويعتبر قطع الأشجار بموجب هذا القانون، جريمة يعاقَبُ عليها بأشد العقوبات.

١٣٧- والمعرفة المحلية من أعمدة الطب التقليدي ونظم العناية الصحية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من سكان العالم غير الصناعي يعتمدون على أشكال الطب التقليدية. وجاء في تقرير موارد العالم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، أن ٤٢ في المائة من أكثر ٢٥ علاجاً بيعت في العالم في عام ١٩٩٧ مستمدة من مصادر طبيعية. ويقدر أن مجموع ما يباع في الأسواق العالمية

من الأدوية المستمدة من موارد جينية يتراوح بين ٧٥ و١٥٠ بليون دولار. غير أن الناس لا يفعلون شيئاً يذكر لحماية واستمرار المعرفة التقليدية بهذه الأدوية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، ومركز الصحة والبيئة العالمية في كلية الطب بجامعة هارفارد، بتدشين مشروع "**التنوع البيولوجي: أهميته لصحة الإنسان**"، حيث يعمل كبار العلماء والفنيين المشتغلين بشؤون الصحة من مختلف أنحاء العالم بتجميع أحدث المعارف عن أهمية الأنواع الأخرى لصحة الإنسان ولإنتاج تقرير تصدره الأمم المتحدة. ومن القضايا التي سيشملها دراسة المعرفة النباتية الاثنية في الأدوية الطبيعية. وستقدم نتائج هذه الدراسة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٢، أي بعد عشر سنين من قمة الأرض التي عُقدت في ريو دي جانيرو.

١٣٨- وتفيد هذه المبادرة من مشروع نظمته مؤسسة البيئة والتنمية في منطقة الكاريبي (ENDA-CARIBE) وفريق المتخصصين في النباتات الطبية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لحماية التنوع البيئي ودمج المعرفة التقليدية بالدراسات الطبية في سياسة الرعاية الصحية الأساسية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وجاء المشروع كردٍّ مباشرٍ على توصية اجتماعٍ معنيٍّ بالنباتات الطبية المثبتة علمياً واستخدامها في العناية الصحية الأولية في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، عُقد في مدينة بنما في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وفي ذلك الاجتماع اعترف وزراء الصحة والجامعات الوطنية باستخدام النباتات الطبية كمورد أول من موارد العناية الصحية، لشعوب المنطقة وتشكل جزءاً من التراث الثقافي للمنطقة. وثمةَ عملية موازية تجري في أنحاء أخرى من العالم. ففي إفريقيا، مثلاً، عُقد مؤتمر إقليمي في نيروبي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول موضوع: "النباتات الطبية والأدوية التقليدية والمجتمعات المحلية في إفريقيا: التحديات والفرص في الألفية الجديدة".

١٣٩- ويستخدم المزارعون في أنحاء كثيرة من العالم وبوجه خاص في إفريقيا، ممارسات أصلية لحفظ التربة والمياه كجزءٍ لا يتجزأ من نظم الزراعة التي يأخذون بها. وتتجلى أهمية جمع وتحليل وتبادل المعلومات عن المعارف الأصلية لا في أحكام اتفاقية مكافحة التصحر فحسب، وبخاصة في المادة ١٦ (ز) المتعلقة بالتعاون العلمي والفني، وإنما أيضاً في برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا التي شُكلت بموجب الاتفاقية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يحفزه في ذلك هذا الاعتراف بأهمية هذه الممارسات الأصلية، على تعزيز المعارف الأصلية من خلال برنامجه المتعلق بقصص ناجحة في الأراضي الجافة، ومن خلال أنشطة مرفق البيئة العالمي، والمشروع المتعلق، مثلاً، بالسكان وإدارة الأراضي والتغير البيئي الذي يُنفذ بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة.

١٤٠- وينص البند المعنون "المبادئ والمبادئ التوجيهية لحماية تراث الشعوب الأصلية" الذي نظرت فيه اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٠: "إن الحماية الفعالة لتراث الشعوب الأصلية في العالم تفيد الإنسانية كلها. فتنوُّعُها ضروريٌّ لتكيف الجنس البشري بأكمله واستدامته وإبداعه. وإن الإعتراف بعادات الشعوب الأصلية وقوانينها وممارساتها في نقل تراثها إلى الأجيال المقبلة واحترام هذه العادات والقوانين والممارسات وتقديمها ضرورية لهذه الشعوب ولهويتها وكرامتها."

١٤١- وعلى سبيل متابعة السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، أعلنت الجمعية العامة رسمياً العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويُحتفل باليوم الدولي للسكان الاصليين في العالم كل سنة في ٩ آب/أغسطس، وهو الذكرى السنوية لافتتاح الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية التي عُقدت في عام ١٩٨٢. وهدف العقد هو تعزيز التعاون على حل المشاكل التي تواجه السكان الأصليين في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والتعليم، والصحة. وفي هذا الصدد يعترف برنامج العقد بقيمة السكان الأصليين وتنوع ثقافاتهم وبأشكال التنظيمات الاجتماعية التي يأخذون بها خصيصاً، ويؤكد المساهمات التي يمكن أن يقدموها للبشرية.

١٤٢- ويدعو الفصل ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى تعزيز دور الشعوب الأصلية ومجتمعاتها. وقام عددٌ من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة التنمية المستدامة وندواتها المعنية بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وغيرها، بإدراج تعزيز حقوق الشعوب الأصلية في أنشطتها. ومن بين الصكوك الدولية الهامة، كانت اتفاقية التنوع البيئي واحدة من أوائل الاتفاقيات التي أولت الاهتمام الواجب لدور المجتمعات الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ الطبيعة كلٌ في مكانها. وجاء في ديباجة الاتفاقية أنها تعترف "باعتماد كثيرٍ من المجتمعات الأصلية والمحلية لأنماط حياتها التقليدية اعتماداً وثيقاً وتقليدياً على الموارد البيولوجية، وباستصواب التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة لحفظ التنوع البيئي والاستخدام المستدام لعناصره ".

١٤٣- وتنص الاتفاقية في المادة ٨ (ي) على أن كل طرف من الأطراف المتعاقدة يجب "رهناً بتشريعه الوطني، أن يحترم ويحفظ ويصون معارف المجتمعات الأصلية والمحلية وابتكاراتها وممارساتها التي تجسد أنماط حياتها التقليدية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، وتشجيع تطبيقها على نطاقٍ أوسع مع موافقة وإشراك الذين يملكون هذه المعارف والابتكارات والممارسات، ويشجع التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات". وتؤكد الاتفاقية أيضاً أهمية الممارسات العرقية في حفظ التنوع البيئي وتدعو إلى حمايتها وإلى التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدام التكنولوجيات التقلدية وتطبيقها (المادتان ١٠ (ج) و١٨، الفقرة ٤). وتدعو المادة ١١ إلى اتخاذ تدابير حافزة سليمة اقتصادياً واجتماعياً، ويطلب من الأطراف في المادة ١٤ منع الآثار البيئية السلبية على التنوع البيئي. وبناءً على ذلك اعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، برنامج عمل شامل بشأن تنفيذ المادة ٨ (ي) على أساس توصية الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمجتمِع فيما بين الدورات بشأن المادة ٨ (ي) وأحكام الاتفاقية ذات الصلة.

١٤٤- وعلى الرغم من هذه الالتزامات، ما زالت حالة المعرفة الأصلية في العالم الحديث مقلقة إلى حدٍّ كبير. ومن السخرية أنه بينما يتزايد الاهتمام العلمي والتجاري بالمعارف الإيكولوجية وممارسات إدارة الموارد التي تأخذ بها الشعوب الأصلية، فإن المعارف التقليدية لهذه الشعوب مهددة بخطر كبير.

فجزءٌ من تراثها الموروث عن الأسلاف آخذٌ في الاختفاء بسرعة لم يسبق لها مثيل تحت تأثير عدد من العوامل، بما في ذلك العولمة وأوجه التقدم التكنولوجي الحديث. وما يقرب من ١٠ في المائة من اللغات الأصلية التي ما زالت حيةً توشك على الاندثار. وبدافعٍ من هذا الوعي جاء في إعلان مالمو الذي اعتمده المؤتمر الأول للمنتدى البيئي الوزاري العالمي: "يجب أن نولي اهتماماً خاصاً للتهديدات التي قد تسببها العولمة للتنوع الثقافي والمعرفة التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية بوجه خاص." وتتيح سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات فرصة للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده مرة أخرى لحماية التراث الثقافي للشعوب الأصلية. وكمساهمة في هذه الجهود نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً دراسة بعنوان القيم الثقافية والروحية للتنوع البيئي مساهمةً منه في تقييم التنوع البيولوجي العالمي وذلك بتمويل من مرفق البيئة العالمي.

واو – الأديان والبيئة

١٤٥- يعرَّفُ الدين أحياناً بأنه العلاقة بين الناس وما يعتبرونه مقدساً، وغالباً ما يكون ذلك بمفهوم خارق للطبيعة. وتمثل تسع من الديانات العالمية الكبرى بلايين الناس في سائر أنحاء العالم. ومن بينهم ٧٥٠ مليون هندوسي، و١٠ ملايين ياني من أتباع الديانة اليانية)، و٧٠٠ مليون بوذي، و١٢،٥ مليون يهودي، وأقل قليلاً من بليوني مسيحي، و١،٤ بليون مسلم، و١٦ مليون سيخي، و٥ ملايين بهائي.

١٤٦- توجد علاقة وثيقة بين الدين والبيئة. وقد كان للدين آثار إيجابية كبيرة على البيئة الطبيعية. ففي الديانة الأرواحية (animism) ، مثلاً، وهي نظرة إلى العالم توجد لدى شعوب تقليدية كثيرة، أقيمت علاقة روحانية بين البشر والطبيعة. وكثير من النهُج التقليدية لحفظ الطبيعة تعود جذورها إلى أنواع مختلفة من الأرواحية. وأدت المعتقدات التقليدية إلى تأسيس مواقع مقدسة. ومن تعاليم الديانة البهائية أن عظمة العالم الطبيعي وتنوعه إنما هي انعكاسات هادفة لله. ومن تعاليم البوذية أن احترام الحياة في العالم الطبيعي أساسي، وهو دعامة التواصل فيما بين كل المخلوقات.

١٤٧- ومن تعاليم المسيحية أن كل الخليقة عمل محبة من صنع الله وأنه ليس للبشرية أن تدمر التنوع البيولوجي أو تدمر مخلوقات الله دون المجازفة بتدميرٍ نفسها. وفي الإنجيل المسيحي، جاء في سفر الجامعة ، في الأصحاح ١٩ من الفصل الثالث: "لأن ما يحدث لبني البشر هو يحدث للبهيمة... كما تموت هي، يموت هو... فليس للإنسان فضل على البهيمة." وتوجد عبارات مشابهة في العهد القديم حول حفظ الأحياء البرية (سفر تثنية الاشتراع، الفصل الثاني، الأصحاحان ٦ و٧؛ وسفر التكوين، الفصل التاسع)، والأراضي الزراعيـــة (سفـــر الأحبار، الفصل الخامس والعشرون، الأصحاحات ٢ إلى ٤) وحفظ أشجار الفواكه (سفر تثنية الاشتراع، الفصل العشرون، الأصحاح ١٩، وسفر التكوين، الفصل التاسع عشر، الأصحاحات ٢٣ إلى ٢٥). وعيد الميلاد نفسه كان في الأصل وقتاً لاحتفال الوثنيين بالانقلاب الشتوي، وكانوا يأتون بأشجار عيد الميلاد من حدائق مقدسة مكرسة لإلاهة وثنية.

١٤٨- ومن تعاليم الإسلام أن دور الإنسان في الأرض هو دور الخليفة – خليفة الله عز وجل – حيث عُهدَ إلى البشر بأن يحافظوا على الأرض وتنوع الحياة فيها. فقد جاء في القرآن الكريم " وَما مِنْ دابَّةٍ في الأَرْضِ وَلا طائِرٍ يَطيرُ بِجَناحَيْهِ إِلاّ أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ." (سورة الرعد (١٣) ، الآية ١٥). وقال النبي محمد، صَلّىَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما معناه أن في فعل الخير لكل كائن حي حسنة. واعتمد المنتدى

البيئي الأول من منظور إسلامي، الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكان برنامج البيئة شريكاً فيه، إعلان جدة المتعلق بالبيئة من منظور إسلامي. وجاء في الإعلان المذكور أن التنمية المستدامة من منظور إسلامي هي تنمية الأرض وإعمارها بطريقة لا تعطل التوازن الذي خلقه الله لكل شيء في هذا العالم. ويلاحظ كذلك أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ولا يمكن النظر فيها على انفراد. ويجب أن تسعى الدول سعياً متزايداً لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما تحافظ على البيئة بطريقة لا تضر بالحياة الآمنة الكريمة للأجيال المقبلة. ولاحظ الإعلان أن تشجيع أنماط الاستهلاك التي تتصف بالإفراط في الاستغلال وتبديد الموارد باهظ الكلفة وضار بالصحة وبالبيئة؛ وكذلك يشجع الإسلام بقوة على حفظ الماء بعناية. وعلاوة على ذلك، إن مفهوم المناطق المحمية، الحَرَم، مفهوم إسلامي أصيل.

١٤٩- ومن تعاليم الديانة اليانية، وهي من أقدم الديانات الحية، الـ"أهيمسا" (عدم العنف) ضد البشر وضد الطبيعة كلها. وهي تعتقد باعتماد جميع جوانب الطبيعة بعضها على بعض، إذ هي تنتمي إلى كلٍ واحدٍ وترتبط بعلاقات محكمة التعقيد.

١٥٠- وفي الديانة اليهودية، تبين التوراة سلسلة من الالتزامات الأخلاقية، منها عدة التزامات تتصل بحفظ الطبيعة. فقد جاء في التوراة أنه "حين خلق الله آدم أراه كل الأشجار في جنة عدن وقال له: 'أترى ما صنعت يداي، ما أجملها وما أحلاها. كل ما خلقت خلقته لك. احرص على عدم تعطيل أو تدمير عالمي، لأنك إن دمرته لن يأتي بعدك من يصلحه'" (إكليسياستس، الربَّة ٧).

١٥١- جميع التعاليم البوذية تدور حول مفهوم الـ"ضارما"، التي تعني الحقيقة وطريق الحقيقة. ومن تعاليمها أن الناس مسؤولون عن أعمالهم وأنهم يمرون بدورة مستمرة من البعث الجديد إلى أن يصلوا إلى الـ "نرفانا". فالأعمال الحسنة تؤدي إلىالتقدم نحو نرفانا، والأعمال السيئة، كقتل الحيوانات، مثلاً، تؤدي إلى التقهقر عن ذلك الهدف. وتحرص البوذية على الأحياء البرية وتعلّم أتباعها أن حماية التنوع البيولوجي احترام للطبيعة وأن العيش في انسجام معها أمر اساسي.

١٥٢- ويعتقد أتباع الهندوسية بقوى الطبيعة وتواصلها مع الحياة ذاتها. وثمة أنهار وجبال معينة تعتبر مقدسة لأنها تهب الحياة وتحافظ عليها. ولكل النباتات والحيوانات أرواح، وعلى الناس أن يتوبوا لقتلهم النباتات والحيوانات ليأكلوها. وتعاليم الهندوسية، كما هي واردة في "باغافاد جيتا"، تعطي وصفاً واضحاً للبيئة واعتماد كل أشكال الحياة، من البكتيريا إلى الطيور، بعضها على بعض.

١٥٣- وتعلم ديانة السيخ أتباعها أن كل الأشكال في العالم إنما وُجِدَت بأمر الله، وأن الله إذ خلق شكلاً من أشكال الحياة سوف يحميه. وتقوم تعاليم ديانة السيخ على فرضية تحرير الحياة من الاستهلاك المبالغ في الإفراط.

١٥٤- وديانة الشينتو، وهي نظام المعتقدات الدينية والممارسات الأصلية في اليابان، ذات جذور راسخة في الممارسات الزراعية، وفيها احتفالات وممارسات ترشد إلى العلاقة بين الناس والطبيعة. وبذلك يُنظَرُ إلى المجتمعات التي يتناقص التنوع البيئي فيها على أنها هي ذاتها آخذة في التدهور.

١٥٥- يتبين من السرد الموجز الوارد أعلاه أن كل الديانات في كل أنحاء العالم لديها خُلقٌ مشترك يقوم على الانسجام مع الطبيعة. هذا هو السياق الذي يجعلنا نرى في باكستان، مثلاً، عينات من أنواع من الأشجار الأصلية في مقابر المسلمين القديمة لأنه محظور قطع هذه الأشجار. وحمت الكنيسة المارونية في لبنان غابة حاريصا، التي تعتبر "نقطة غابات ساخنة" بموجب برنامج الصندوق العالمي للطبيعة في البحر الأبيض المتوسط، لمدة تزيد على ١٠٠٠ سنة. وبنى الرهبان البوذيون في تايلند معابد في الغابات المهددة بخطر وبذلك جعلوها مقدسة فساعدوا على منع الناس من قطعها. ومن الأمثلة على مبادرات مماثلة مبادرة طائفة السيخ في الهند لتقليل مقدار الوقود الأحفوري المستخدم في مطابخها في نيودلهي. وأقامت الكنيسة الألمانية معدات تعمل بالطاقة الشمسية في ٣٠٠ كنيسة من كنائسها، وأخذت تعمل بنشاط على نشر هذه المبادرة في كل مجتمع محلي، مما حدا بـــ ٣٠ مؤسسة إلى التحول إلى استخدام الطاقة الشمسية، مستلهمين الفكرة من الكنيسة المحلية. وعيد كوانزا، الذي نشأ أصلاً في موسم الاحتفالات بالحصاد في إفريقيا، ليس مجرد عنصر هام في الهوية الثقافية للجالية الأمريكية-الإفريقية، وإنما هو أيضاً تذكرةٌ بالحاجة إلى المحافظة على التراث الإيكولوجي لكوكبنا.

١٥٦- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، جمع الصندوق العالمي للطبيعة ممثلين لخمس من الديانات العالمية الكبيرة (الإسلام والبوذية والمسيحية والهندوسية واليهودية) في لقاء ليقول كل واحد منهم كيف أدى به دينه إلى الاهتمام بالطبيعة. وكانت نتيجة هذا اللقاء إصدار إعلانات أسيسي. وبعد الاجتماع، قام ممثلو ثلاث ديانات أخرى هي البهائية واليانية والسيخية بإصدار إعلانات لضمها إلى إعلانات أتباع الديانات الأخرى. وتهدف **حملة الكوكب الحي**، التي أطلقها الصندوق العالمي للطبيعة و**تحالف الديانات وحفظ الطبيعة** إلى ضمان التزامات من ديانات العالم بالتعهد بالقيام بتدابير محددة يطلق عليها اسم "هدايا مقدسة في كوكب حي". وينبغي أن تركز هذه "الهدايا المقدسة" على حفظ البيئة في مجالات الدعوة والتثقيف والصحة والأرض والأصول ونمط المعيشة ووسائط الإعلام. ومن الأمثلة على "الهدايا المقدسة" التي قدمتها الديانات الكبرى في العالم حتى الآن: جائزة الأعمال التجارية الجينية الدولية السنوية، التي تكرم الشركات التي تدخل تحسينات هامة لتقليل الآثار على البيئة؛ والدور المساند الذي تقوم به الكنيسة اللوثرية في تطوير عملية مجلس حماية الغابات الوطنية في السويد؛ وإدخال مجلس الكنائس الكيني التعليم البيئي في جميع صفوف التعليم المسيحي التي يقدمها؛ وفي الصين الدراسة الطاوية للمبادئ اللازمة لإدخال استخدام الموارد المستدامة في الطب التقليدي الصيني الذي يستخدم عدداً كبيراً متنوعاً من النباتات والحيوانات؛ وإدخال إذاعة البرامج البيئية باللغات المحلية من ست محطات إذاعة بهائية في أمريكا اللاتينية.

١٥٧- وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي للصندوق العالمي للطبيعة في كاتماندو، نيبال، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد مؤتمر حفظ الطبيعة المعني بـــ "الهدايا المقدسة لكوكب حي" فجمع بين ممثلي الاثنتي عشرة ديانة رئيسية، وأُعلنت فيه هدايا إضافية بشأن قضايا تتصل بتغير المناخ، والديوكسينات، والأنهار، وحفظ الغابات، والمناطق المحمية، والوعي البيئي، وحفظ الأنواع المهددة بالانقراض. وفي أثناء الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعلن وزير البيئة المنغولي مبادرة كبيرة من الطائفة الدينية في بلده تهدف إلى رفع مستوى الوعي الشعبي بتغيُّر المناخ. وفي الاجتماع نفسه قال ممثل لمجلس الكنائس العالمي إن تدمير الغلاف الجوي للأرض خطيئة ضد الله. وفي هذا الاتجاه نفسه،

شجعت الشراكة الدينية الوطنية من أجل البيئة الحوار بين الأديان وأنشأت تحالفاً يضم عدة طوائف مسيحية ويهودية في الولايات المتحدة حول قضية البيئة.

١٥٨- وفي إطار مشروع اليونسكو المعني بالتلاقي الروحي والحوار بين الثقافات، تهدف مؤسسة رؤساء اليونسكو المعنية بالمعرفة المتبادلة للأديان والتقاليد الروحية إلى إصدار كتيِّب يعين أفضل الممارسات لتقديم مبادئ توجيهية لأدوات التعليم في المستقبل. وإزاء هذه الخلفية، يسعى مشروع "دريق الأندلس" الذي تؤيده اليونسكو، إلى إبراز العمليات والآليات، والتراث، والحوار التي نشأت في أسبانيا في العصور الوسطى ودراسة آثار التفاعلات التي حدثت في ذلك السياق. فقد تعايشت الثقافات والديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية لمدة نحو ثمانية قرون في الأندلس، التي تعرف اليوم باسم أندلوسيا، مهيِّئةً بيئة متميزة للحوار والاتصال. ويوضح ذلك "بهو الأُسود" في قصر الحمراء الشهير في غرناطة التي كانت آنئذ قلب الأندلس السياسي والثقافي. وفي هذا البهو التقت تأثيرات الديانات الثلاث لإنتاج ما يعتبر تحفةً لا نظير لها.

١٥٩- ويمكن تسخير الإمكانيات التي تتيحها سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات لجمع هذه العناصر المشتركة بين الديانات، وبهذه الطريقة تعزز الانسجام والتآزر بين الديانات. وتعزيز الحوار بين الديانات يقع في صميم هذا المجهود. وفي هذا السياق جاء منشور برنامج البيئة الذي صدر مؤخراً بعنوان الأرض والدين: كتاب تأملات للعمل نتيجة لتعاونه مع الشراكة بين الأديان من أجل البيئة. ويمكن للحلقة الدراسية الدولية المعنية بالبيئة والدين والثقافة، التي ستعقد في طهران في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تتيح فرصة فريدة لتعزيز هذا الحوار بين الأديان من منظور بيئي في المستقبل.

زاي – البيئة والأخلاق

١٦٠- يمكن تعريف الأخلاق البيئية بأنها مجموعة معايير تصف كيف ينبغي أن يتصرف الناس تجاه الطبيعة والموارد. وغالباً ما تقوم هذه المعايير على موقف أخلاقي يدور حول ما يُفهَمُ بأنه حسن أو سيئ. والأزمة البيئية التي تواجه الإنسانية ذات جذور راسخة في شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك نظم الإيمان، والمواقف والمفاهيم الاجتماعية. فأنماط النمو الاقتصادي السائدة غير المستدامة، التي شجعها المجتمع الحديث، إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظم الإيمان والمواقف الاجتماعية. والأسباب الأساسية لتفشي الفقر وتدهور البيئة، كأنماط الحياة غير المستدامة، وأنماط الغذاء، وتدهور الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي في البحر والبر، تتصل بمظاهر معتقدات تقليدية وأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة. ويبين تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعنون توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠-٢٠٠١، يبين بجلاء أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة للنمو السكاني والنمو الاقتصادي وأنماط الاستهلاك ستوضع البيئة الطبيعية تحت ضغط متزايد. ويعين التقرير أنماط الإنتاج والاستهلاك باعتبارها سبباً رئيسياً لتدهور البيئة.

١٦١- اعتُمد إعلان سول المتعلق بالأخلاق البيئية في ٥ حزيران/يونية ١٩٩٧ في حلقة دراسية دولية معنية بالأخلاق البيئية، عقدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة

والعشرين لإعلان استكهولم المتعلق بالبيئة البشرية. وقد جاء فيه: "يجب أن نتوصل إلى تفاهم على أن الأزمة البيئية العالمية الراهنة هي نتيجة نظم قيمية يدفعها شره البشرية والمادية المفرطة والاقتناع الخاطئ بأن العلم والتكنولوجيا سيحلان كل مشاكلنا. ما لم نُعد النظر في قيمنا ومعتقداتنا فإن هذه الأحوال سوف تزيد في تدهور البيئة، وتؤدي في النهاية إلى انهيار النظم الطبيعية التي تقوم بأود الحياة."

١٦٢- وينص ميثاق الأرض الذي أُعلن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على احترام الأرض والحياة بكل تنوعها كواحد من مبادئه الأساسية.

١٦٣- كما يتبين من منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون الأخلاق وجدول أعمال القرن ٢١: الأثر الأخلاقي لتوافق آراء عالمي، إن نظم القيم الاجتماعية هي التي تدفع أعمال البشر وهي أساسية لكل شيء نفعله. فالقيم التي نتمسك بها تحكم طريقة تصرفنا وما نتوقعه من مجتمعنا. وما حققته البشرية في التاريخ الحديث من تقدم اقتصادي لم يسبق له مثيل رافقه نشوء ثقافة إنسانية صناعية عالمية تدور حول الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط به لا حد لهما. وهي تعتقد بأن الموارد الطبيعية لا متناهية وأن العلم والتكنولوجيا يستطيعان توفير حلول لكل مشاكل البشرية، بما فيها المشاكل المتصلة بالبيئة. وقد وطد أركانَ هذا الاعتقاد إضعافُ العلاقات التي أقامها أسلافنا بين الإنسان والطبيعة، وهذا ناتج بدوره عن الإفراط في التحضر والآثار السلبية للعولمة وتقلص المسافات الجغرافية.

١٦٤- وجاء في التقرير المعنون الموارد العالمية ٢٠٠٠-٢٠٠١: "من السهل أن نفقد الصلة بيننا وبين النظم البيئية. فالملايين منا ممن يسكنون المدن الذين انتقلوا من العمل في الأرض إلى العمل على لوحة مفاتيح الحاسوب أصبحت صلتهم بالنظم الإيكولوجية أقل مباشرة. فنحن نشتري طعامنا وملابسنا من الحوانيت ونعتمد على التكنولوجيا لتوفر لنا الماء والطاقة. ونعتبر من المسلَّمات أننا سنجد الطعام في السوق وأن النقل والمسكن متوفران وبتكلفة معقولة." ويمضي التقرير فيقول: "يحتاج المواطن العادي في الولايات المتحدة إلى نحو خمسة هكتارات من النظم البيئية المنتجة لتوفير احتياجاته من البضائع والخدمات مقابل أقل من نصف هكتار لدعم مستويات استهلاك المواطن العادي في البلدان النامية. ومتوسط الانبعاث السنوي من ثاني أكسيد الكربون يساوي ٠٠٠ ١١ كيلوغرام في البلدان الصناعية مقابل ٠٠٠ ٣ كيلوغرام في آسيا." وكما يقول صموئيل هنتنغتون في كتابه تصارع الحضارات، "كسب الغرب الحرب لا بتفوق قيمه وديانته وإنما بتفوقه في تطبيق العنف المنظم." ويمكن القول إن تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية يمكن اعتبارهما شكلاً من أشكال العنف ضد الطبيعة.

١٦٥- ويدعو التقرير المعنون توقعات البيئة العالمية لسنة ٢٠٠٠، مدفوعاً بالوضع المبيَّن أعلاه، إلى "تحوُّل القيم بعيداً عن الاستهلاك المادي." ويؤكد أيضاً أن "عمليات العولمة ... التي تؤثر في تطورنا الاجتماعي تأثيراً قوياً يجب أن توجَّهَ نحو تصحيح اختلالات التوازن الخطيرة التي تقسم العالم اليوم بدلاً من زيادتها سوءاً." واستجابة لهذه الدعوة، جاء في إعلان مالمو، الذي أرسلَ إلى قمة الألفية التي عقدتها الجمعية العامة، أن "الأسباب الأساسية لتدهور البيئة العالمية راسخة في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل تفشي الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والإجحاف في توزيع الثروة، وعبء الديون." وأكد كذلك أن "النجاح في مكافحة تدهور البيئة يتوقف على مشاركة جميع

الجهات الفاعلة في المجتمع مشاركة تامة ، وعلى وجود سكان واعين ومثقفين، وعلى احترام القيم الإثنية والروحية، والتنوع الثقافي، وحماية المعارف الأصلية."

١٦٦- واستجابة لإعلان مالمو، وضع إعلان الألفية، الذي اعتمدته في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قمة الألفية التي عقدتها الجمعية العامة، احترام الطبيعة بين القيم الأساسية الست التي لا غنىً عنها في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ويحث الإعلان على أنه: "يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا". ويدعو الإعلان إلى خلق جديد قوامه حفظ الطبيعة ورعاية البيئة. وتعطي هذه الدعوة الصادرة عن رؤساء دول العالم أهمية جديدة للميثاق العالمي للطبيعة الذي ينص على أن: "كل شكل من أشكال الحياة فريد يستحق الاحترام بغض النظر عن قيمته للإنسان، ولكي يعترف الإنسان بالكائنات الحية الأخرى، عليه ان يسترشد بقانون عمل أخلاقي."

١٦٧- وثمة حاجة ماسة إلى أخلاق بيئية جديدة تقوم على قيم بيئية مشتركة في العالم أجمع. ويتيح الاحتفال بالسنة الدولية للحوار بين الحضارات سياقاً مواتياً لعمل من هذا القبيل. وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقاً لولايته بالتفاصيل الإضافية التي وضعها إعلانا نيروبي ومالمو، يقف على أهبة الاستعداد للقيام بدور الرائد في قيادة جهود المجتمع الدولي لإيجاد خلقٍ بيئيٍّ جديدٍ للقرن الحادي والعشرين.

حاء - الخلاصة

١٦٨- كما قالت ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لدى إصدار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالسدود، "يمكن ويجب بذل مزيد من الجهود للتوفيق بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والحاجة إلى حماية كرامة الأفراد والتراث الثقافي للمجتمعات وصحة البيئة التي نشترك فيها جميعنا." ويجب أن تكون المحافظة على كوكب أخضر صحيح البنية لرفاهية الجنس البشري واحدة من المشاغل الكبرى للثقافة الحديثة، ويجب أن تشكِّلَ طريقة تفكيرنا وعيشنا وسلوكنا واتصالنا بالطبيعة ومواردها.

١٦٩- ويجب أن يقوم بروز خُلُقٍ بيئيٍّ جديد للقرن الحادي والعشرين على مدونة قواعد سلوك ومدونة واجب أدبي لجميع البشر تجاه بيئتهم، وسوف تساعد هاتان المدونتان الناس على إعادة اكتشاف صلاتهم القديمة بالطبيعة واستعادة هذه الصلات التي ما زالت راقدة في ضمير البشرية الجماعي. ويجب أن يكون الهدف النهائي للجنس البشري، وهو العيش في انسجام مع كل الحيوانات، في صلب هذا الخُلُق. ويجب أن يشمل أيضاً حق كل فرد في العيش في بيئة نظيفة صحية وكذلك واجب حماية هذه البيئة والمحافظة عليها. فالبيئة النظيفة حق أساسي من حقوق الإنسان وبدونها تصبح كل حقوق الإنسان الأساسية الأخرى بلا معنى. وإن هذا الخلق البيئي الجديد، إذا قام على ممارسات بيئية تقليدية مستدامة، ودعمه أساس علمي وتكنولوجي متين، واسترشد بقيم إنسانية واستلهم شعوراً بالمسؤولية قِبَلَ

الأجيال المقبلة والمحاسبة أمامها من شأنه أن يساعد على تحفيز ظهور تحالف عالمي مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع البشري. والحلف العالمي الذي من هذا القبيل شرط مسبق لترجمة التنمية المستدامة إلى واقع.

١٧٠- ومما يذكر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منذ إنشائه في عام ١٩٧٢، وعملاً على النهوض بأعباء ولايته، يعمل على إقامة حوار بين الأمم بشأن القضايا المتصلة بالبيئة من خلال أنشطته المنتظمة. وتتبدى مساهمة برنامج البيئة في هذا المشروع بأنشطة ساهمت في ظهور مجموعة من القواعد والمعايير واللوائح والاتفاقيات والتشريعات إلى حيز الوجود علىالصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسوف يكافح برنامج البيئة الجديد في القرن الجديد بمزيد من القوة لظهور ثقافة عالمية جديدة لاستدامة بيئتنا العالمية.

١٧١- في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قررت الجمعية العامة أن تعقد جزءاً رفيع المستوى من دورتها السادسة والخمسين بشأن الحوار بين الحضارات. وتشكل البيئة جزءاً من ذلك الحوار. وقد يرغب المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يطلب من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يرسل هذا التقرير وموجزاً لمناقشة هذه المسألة إلى الجمعية العامة في تلك المناسبة باعتبارها مساهمة البرنامج في الحوار بين الحضارات.

- - - - -